الأمم المتحدة

CEDAW/C/TZA/6

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
16 April 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تقرير جامع للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس للدولة الأطراف

تنزانيا*

* تلقت الأمانة العامة هذا التقرير الجامع للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس المقدم من جمهورية تنزانيا المتحدة في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧.
للاطلاع على التقرير الأول المقدم من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، أنظر الوثيقة CEDAW/C/5/Add.57، الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها التاسعة. وللاطلاع على التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث، أنظر الوثيقة CEDAW/C/TZA/2-3، الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها التاسعة عشرة.

040607 220507 07-26482 (A)

جمهورية تنزانيا المتحدة

وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة

تقرير جامع يضم التقارير الدورية الرابع والخامس
مقدم من جمهورية تنزانيا المتحدة
عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
أثناء الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥

كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦

المحتويات

		الصفحة
تقديم		٤
الرسوم البيانية والجداول		٥
١ -	الجزء الأول - نظرة عامة	٧
١-١	مقدمة	٧
١-٢	تحليل الحالة	٨
١-٣	أداء القطاعات	١٠
٢-	الجزء الثاني - ردود على الملاحظات الختامية	١٥
٢-١	قلق اللجنة بشأن عدم كفاية تعريف التمييز على أساس نوع الجنس في الدستور وفقاً للمادة ١ من الاتفاقية	١٥
٢-٢	اقتراح اللجنة بأنه قد يتعين على الحكومة إعادة النظر في سياساتها وبرامجها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والنهوض بالمرأة	١٦
٢-٣	توصية اللجنة المتعلقة بالإجراءات الفورية لتعديل القوانين العرفية والدينية لتتماشى مع أحكام الدستور والاتفاقية	٢٠
٢-٤	توصية اللجنة المتعلقة بزيادة عدد النساء في البرلمان والسلطات المحلية	٢١
٢-٥	توصية اللجنة المتعلقة بتجريم العنف ضد المرأة في جميع أشكاله وإنشاء ملاجئ للنساء اللواتي يتعرضن للعنف	٢٤
٢-٦	توصية اللجنة بأن تصاغ قوانين الإرث والخلافة على نحو يكفل للمرأة الريفية حقها في أن ترث وتمتلك أراض وممتلكات	٢٦
٢-٧	توصية اللجنة بأن تبذل الحكومة جهوداً نشطة لمعالجة مشكلة معدل وفيات الأطفال الرُضع والأمهات المرتفع وطلب مساعدة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى	٢٧
٢-٨	طلب اللجنة أن يتضمن التقرير معلومات مفصلة عن ولاية وميزانية ومشاريع الصندوق الإنمائي للمرأة	٢٧
٢-٩	طلب اللجنة الحصول على مزيد من المعلومات عن حالة اللاجئات والبرامج الموجودة التي تلبي احتياجاتهن	٢٨
٣-	الجزء الثالث - التدابير التي اتخذت لتنفيذ الاتفاقية	٢٩
٣-١	الحقوق القانونية وحقوق الإنسان	٢٩
٣-٢	التمكين الاقتصادي	٣٣
٣-٣	التعليم والتدريب والاستخدام	٣٥
٣-٤	الرعاية الصحية والحقوق الإنجابية	٥٢
٣-٥	التحديات	٥٧
المراجع		٥٨

تقديم

تقرير عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

جمهورية تترانيا المتحدة ملتزمة بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومنذ أن قدمت التقريرين الدوريين الثاني والثالث، سجلت إنجازات هامة في مجالات الحقوق القانونية وحقوق الإنسان؛ وتعزيز الآليات المؤسسية لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين؛ وتمكين المرأة اقتصادياً ووصولها إلى الخدمات الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم. ولا تمثل هذه الإنجازات الهدف النهائي، بل إنها تمهد الطريق لمزيد من العمل، بأثر رجعي أو خلاف ذلك، بغية تكثيف عملية تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. وإنشاء مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في الوزارات القطاعية والجهات الحكومية الأخرى زاد من تعجيل تعميم المسائل الجنسانية في السياسات والبرامج والاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة بالقطاع المعني.

وقد حان موعد تقديم تقرير تترانيا الرابع منذ مدة طويلة. ولذلك، سيتضمن هذا التقرير التقريرين الدوريين القطرين الرابع والخامس. وقد أعدته حكومة جمهورية تترانيا المتحدة، من خلال وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة، على نحو وافٍ ومفصل إلى أقصى حد ممكن من خلال عملية تشاورية مع الجهات المعنية. ومن المهم فعلاً ملاحظة أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تمثل الدليل الذي تسترشد به برامج بلدنا للمساواة بين الجنسين ومسائل حقوق الإنسان.

ونحن واثقون من أن هذا التقرير سيبيّن الإجراءات التي لا تزال تنتظرنا لاستكمال تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والوفاء بالالتزامات الإقليمية والدولية الأخرى. وستشكل التحديات التي يحددها هذا التقرير الدفعة الحاسمة للمضي قدماً من أجل التأكد من أننا نسهم في تنمية بلدنا تنمية مستدامة.

وأود أن أن أتقدم بالشكر لشركائنا في التنمية، الذين دعمونا بطرق مختلفة في إعداد هذا التقرير. وأود أن أخص بالذكر صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونحن نتطلع إلى استمرار التعاون معهما ومع الشركاء الآخرين. وأود أيضاً أن أعرب عن التقدير لإسهام ودعم الوزارات الحكومية ومختلف المؤسسات والمجتمع المدني، اللذين مكنانا من إكمال هذا التقرير.

الدكتورة آشا – روز ميغيرو (عضو برلمان)

وزيرة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة

الرسوم البيانية والجداول

		الصفحة
الرسم البياني ١	تمثيل المرأة والرجل في البرلمان في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤	٢٢
الرسم البياني ٢	نسبة النساء والرجال الذين شغلوا منصب مستشار (البر التزاني) عام ٢٠٠٤	٢٣
الرسم البياني ٣	نسبة النساء والرجال في مجلس النواب في زنجبار في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣	٢٤
الرسم البياني ٤	نسبة النساء والرجال الأعضاء في رابطات الادخار والائتمان التعاونية، ٢٠٠٢-٢٠٠٥	٣٤
الرسم البياني ٥	النسبة الصافية لالتحاق الفتيات والأولاد بالمدارس الابتدائية، ١٩٩٨-٢٠٠٤	٣٦
الرسم البياني ٦	النسبة الإجمالية لالتحاق الفتيات والأولاد بالمدارس الابتدائية، ١٩٩٨-٢٠٠٤	٣٧
الرسم البياني ٧	عدد الفتيات والأولاد الملتحقين بالمدارس الثانوية على المستوى "صفر" ، (النموذج ١-٤)	٣٨
الرسم البياني ٨	عدد الفتيات والأولاد الملتحقين بالمدارس الثانوية على المستوى "ألف" ، (النموذج ٥-٦)	٣٩
الرسم البياني ٩	عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، الأعوام الدراسية ٢٠٠١/٢٠٠٠ — ٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٠
الرسم البياني ١٠	عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم التقني، الأعوام الدراسية ٢٠٠١/٢٠٠٠ — ٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٢
الرسم البياني ١١	عدد الملتحقين بكليات تدريب المعلمين الحكومية، ١٩٩٨-٢٠٠٤	٤٤
الرسم البياني ١٢	عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص، ١٩٩٨-٢٠٠٤	٤٥
الرسم البياني ١٣	نسبة النساء العاملات في الزراعة، السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ والسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٨
الرسم البياني ١٤	نسبة النساء اللواتي شغلن منصب أمين دائم في عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤	٤٩
الرسم البياني ١٥	نسبة النساء اللواتي شغلن منصب مدير في القطاع العام، عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤	٥١

الرسم البياني ١٦ نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية محترفة قبل الولادة ٥٤
الرسم البياني ١٧ استعمال النساء وسائل منع الحمل في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤ ٥٥

الجداول

الجدول ١ معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كنسبة مئوية ١٠
الجدول ٢ عدد النساء اللواتي أبلغن عن انتهاك حقوقهن وتعرضهن للمضايقة، ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ٣٢
الجدول ٣ أعضاء أفرقة الإدارة في الوزارات ٥٠

الجزء الأول

١ - نظرة عامة

١-١ مقدمة

١ - جمهورية تترانيا المتحدة بلد مُوقّع على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولكي تفي تترانيا بالتزاماتها كبلد موقع على الاتفاقية، يتعين عليها أن تقدم تقارير دورية عن الإجراءات التي اتخذتها للقضاء على التمييز بين الجنسين. وتشترط لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، المعنية بمراجعة أداء البلدان، أن تقدم الدول الأطراف تقريراً واحداً كل أربع سنوات. بيد أن هذا التقرير يغطي فترتين، هما على وجه التحديد الفترة التي يغطيها التقرير الرابع ١٩٩٨- ٢٠٠١ والفترة التي يغطيها التقرير الخامس ٢٠٠٢-٢٠٠٥.

٢ - وقد شاركت في إعداد هذين التقريرين الجهات المعنية، بما فيها الحكومة والمجتمعات المدنية والشركاء في التنمية. وفي معرض إعداد التقريرين، أجريت مشاورات مستفيضة من خلال حلقات العمل والندوات والاجتماعات. وكانت نتيجة هذه العملية هذا التقرير المكون من ثلاثة أجزاء عملاً بالمبادئ التوجيهية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. يتضمن الجزء الأول نبذة عامة عن حالة البلد. ويتضمن الجزء الثاني ردوداً على ملاحظات اللجنة على التقريرين الدوريين الثاني والثالث اللذين قُدِّما في تقرير واحد إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٨؛ ويتناول الجزء الثالث التدابير التي اتخذت أثناء الفترة التي يغطيها هذان التقريران لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣ - ويبيّن التقريران بصورة عام التزام الحكومة على مستوى رفيع باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإرادة سياسية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التمييز بين الجنسين وتحقيق المساواة والإنصاف بينهما. وقد تحققت إنجازات هامة أثناء الفترة التي يغطيها هذان التقريران، بما في ذلك استعراض الدستور والقوانين، وسن قوانين جديدة، ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج جديدة تراعي منظور الجنسين. وازدادت أيضاً أنشطة زيادة التوعية بتدابير مكافحة التمييز بين الجنسين، وبدأ الضحايا يطالبون بحقوقهم وحصلوا عليها. وواجهنا أيضاً تحديات في تنفيذ الاتفاقية. فهيمنة الذكور لا تزال موجودة ويتعين بذل جهود لإحداث تغيير إيجابي في العلاقات بين الجنسين. وعدا ذلك، حدث تحسين كبير في القضاء على التمييز ضد المرأة مقارنة بما كان عليه الوضع أثناء الفترة التي غطاها التقريران الثاني والثالث.

١-٢ تحليل الحالة

١-٢-١ الجغرافيا

٤ - جمهورية تترانيا المتحدة اتحاد بين بلدين هما البر التترابي وزنجبار. وتبلغ مساحة البر التترابي ٢٠٠ ٩٤٥ كيلو متر مربع، وتبلغ مساحة جزر زنجبار ٣٣٢ ٢ كيلو متر مربعاً. ومن الناحية الإدارية، البر التترابي مقسم إلى ٢١ منطقة وزنجبار مقسمة إلى خمس مناطق. وتوجد هيئتان مختلفتان لسن القوانين، هما برلمان جمهورية تترانيا المتحدة الذي يسن القوانين المتعلقة بالبر التترابي والمسائل الاتحادية، ومجلس النواب الذي يسن القوانين المتعلقة بمسائل زنجبار.

١-٢-٢ السكان

٥ - وفقاً لتعداد السكان والمساكن عام ٢٠٠٢، يبلغ عدد سكان تترانيا ٣٤,٥ مليون نسمة، يعيش ٧٧ في المائة منهم في المناطق الريفية بينما يعيش ٢٣ في المائة في المناطق الحضرية. وتشكل النساء ٥١,١ في المائة من السكان (أي ١٧,٦ مليون امرأة)، بينما يشكل الرجال ٤٨,٩ في المائة (١٦,٩ مليون رجل). ويشكل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً ٥٠,٦ في المائة من السكان، مما يجعل تترانيا بلداً أغلبية سكانه من الشباب. وتبلغ نسبة الأطفال في الفئة العمرية صفر — ١٤ عاماً ٤٤,٢٤ في المائة من مجموع السكان، بينما تبلغ نسبة المسنين في الفئة العمرية ٦٥ عاماً فما فوق ٣,٩١ في المائة تقريباً. ويقدر أيضاً أن نسبة السكان الناشطين اقتصادياً، أي الفئة العمرية ١٥-٦٤ عاماً، تبلغ ٥٢ في المائة.

٦ - وتبلغ نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في البر التترابي ٣٢,٨ في المائة من مجموع الأسر المعيشية، بينما تبلغ في زنجبار ٢٩,٨٢ في المائة. وفي كلا الحالتين، نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية.

١-٢-٣ الاقتصاد الكلي

٧ - ما فتئ اقتصاد تترانيا يزداد نموه باطراد، فقد ازداد معدل نموه من ٤ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٤، بينما انخفض معدل التضخم من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤. وقد تحسن أداء الاقتصاد على المستوى الكلي في السنوات الثماني الأخيرة. ويهيمن القطاع الزراعي على الاقتصاد، حيث أسهم في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٤٦,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه أسهم بنسبة ٤٩,١ في المائة في عام ١٩٨٨، ويعمل فيه ٨٤ في المائة من السكان ويسهم بنسبة ٦٠ في المائة من عائدات النقد الأجنبي. ومن القطاعات الأخرى التي أسهمت إسهاماً هاماً في نمو الناتج المحلي

الإجمالي قطاعات التعدين والتصنيع والسياحة. وقد كان لهذا النمو تأثير كبير على حياة التنزانيين. ووفقاً لدراسة استقصائية لميزانيات الأسر المعيشية لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١، بلغت نسبة التنزانيين الذين يقل دخلهم عن ٢٥٩ ٥ شلناً تنزانياً، أي تحت خط الفقر الغذائي القومي، ١٨,٧ في المائة، ونسبة الذين يقل دخلهم عن ٢٥٣ ٧ شلناً تنزانياً، أي تحت خط الفقر القومي من حيث تلبية الاحتياجات الأساسية، ٣٥,٧ في المائة. كما أن فقر الدخل متفشٍ في تنزانيا بنسبة كبيرة. وتهيمن ظاهرة الفقر في المناطق الريفية، حيث يعيش نحو ٧٧ في المائة من الفقراء. وتوجد أعلى نسبة للفقر بين الأسر المعيشية التي تعتمد على الزراعة. ومع ازدياد عدد السكان، يثير عدد الفقراء القلق. ويوجد تفاوت كبير أيضاً بين فقراء المناطق الحضرية وفقراء المناطق الريفية، سواءً كان فقراً غذائياً أو فقراً يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية. ويُتوقع أن تُبين الدراسة الاستقصائية المستمرة لاستخدام الوقت، التي تكمل الدراسة الاستقصائية لليد العاملة، مدى إسهام المرأة في الناتج المحلي الإجمالي.

٨ - وقد وضعت استراتيجيات لتخفيف حدة الفقر بهدف القضاء على الفقر. وقد أعدت ونفذت في عام ٢٠٠٠ الورقة الأولى لاستراتيجية تخفيف حدة الفقر. وبعد هذه الاستراتيجية، أُعدّت في عام ٢٠٠٤ الاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر، المعروفة باسم "MKUKUTA". وتعطي هذه الاستراتيجية الأولوية لجميع القطاعات وتشدد على التعاون بين القطاعات بهدف تكميل الجهود التي تبذل لتخفيف حدة الفقر. وقد روعي في إعداد هذه الاستراترجية إدماج المنظور الجنساني فيها بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩ - وفي معرض تنفيذ الورقة الأولى لاستراتيجية تخفيف حدة الفقر والاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر، وضع نظام لرصد الفقر يتم من خلاله تقييم مدى حدة الفقر عن طريق المشاركة بهدف تقييم تنفيذ الاستراتيجيتين. وحُدِّدت مؤشرات وأهداف لرصد مدى حدة الفقر بين النساء والرجال، ويجري استخدام هذه المؤشرات والأهداف في عملية التقييم.

١٠ - وقد أُعدت استراتيجية تنزانيا لتقديم المساعدة واستراتيجية المساعدة المشتركة لمواءمة نموذج المساعدة الإنمائية وتعزيز كفاءة الدعم الذي يقدمه الشركاء في التنمية. وتسعى هاتان الاستراتيجيتان إلى تشجيع الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة وبناء القدرة وتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين.

الجدول ١

معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي كنسبة مئوية

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الزراعة	١,٩	٤,١	٣,٤	٥,٥	٥,٠	٤,٠	٦,٠
التعدين	٢٧,٤	٩,١	٢٣,٩	١٣,٥	١٥,٠	١٨,٠	٢٥,٦
التصنيع	٨,٠	٣,٦	٤,٨	٥,٠	٨,٠	٨,٦	٨,٦
الكهرباء والماء	٥,٥	٣,٩	٥,٩	٣,٠	٣,١	٤,٩	٤,٧
الإعمار	٩,١	٨,٧	٨,٤	٨,٧	١١,٠	١١,٠	١١,٠
التجارة والفنادق والمطاعم	٤,٧	٦,٠	٦,٥	٦,٧	٧,٠	٦,٥	٨,٠
النقل والاتصالات	٦,٢	٥,٨	٦,١	٦,٣	٦,٤	٥,٠	٦,٢
خدمات الأعمال التجارية المالية	٥,٦	٤,١	٤,٧	٣,٣	٤,٨	٤,٤	٤,٥
الإدارة العامة	٢,٧	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٤,١	٥,٦	٤,٥
الناتج المحلي الإجمالي (السنة المالية)	٤,٠	٤,٧	٤,٩	٥,٧	٦,٢	٥,٧	٦,٧

المصدر: دراسة استقصائية اقتصادية اضطلعت بها جمهورية تترانيا المتحدة عام ٢٠٠٤.

١-٢-٤ العوامل الثقافية الاجتماعية

١١ - اللغة الوطنية في تترانيا هي الكيسواحيلي، وتوجد في تترانيا ١٢٠ مجموعة إثنية تتكلم لغات المجموعات الإثنية الأصلية أيضاً. وللمجموعات الإثنية ثقافات وتقاليد مختلفة، لها تأثير كبير على العلاقات بين الجنسين. وفي بعض المجتمعات، تشكل هذه التقاليد والممارسات الثقافية مصدر عنف وتمييز بين الجنسين. فضلاً عن ذلك، فإن تترانيا دولة علمانية ولكنها تحترم المعتقدات الدينية المختلفة.

١-٣ أداء القطاعات

١-٣-١ الصحة

١٢ - تنفذ تترانيا منذ عام ١٩٩٨ على مراحل برنامجاً لإصلاح القطاع الصحي، تشكل الصحة الإنجابية جزءاً كبيراً منه. إلا أن معدل وفيات الأمهات أثناء الولادة كان لا يزال مرتفعاً، فقد بلغ ٥٧٨ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠٠٤، وبلغ معدل وفيات

الرضع ١٠٠ وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية. وفي نفس الوقت، بلغ معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ٦٣ وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية.

١٣ - تتصدر الملاريا والالتهاب الرئوي وفقر الدم الأمراض والعلل القاتلة الرئيسية بالنسبة للأطفال الرضع والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. ووفقاً لدراسة استقصائية ديمغرافية وصحية، اضطلعت بها تنزانيا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بلغ معدل الولادة الإجمالي ٤٢,٥ لكل ٠٠٠ ١ شخص، ومعدل الوفيات الإجمالي ٦٨ وفاة لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية.

١٤ - وقد انخفض العمر المتوقع عند الولادة من ٥٢ عاماً في عام ١٩٩٠ إلى ٤٨ عاماً في عام ٢٠٠٠. ويعزى هذا الانخفاض في العمر المتوقع عند الولادة في الآونة الأخيرة إلى فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأمراض معدية أخرى. ويزيد من تردي الحالة الصحية بالنسبة للحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز سوء التغذية وزيادة عبء العمل، بما في ذلك الأعمال المترلية.

١٥ - ولمعالجة بعض هذه المشاكل، أنشأت الحكومة صندوق صحة المجتمع المحلي وصندوق العقاقير الدائر على مستوى المناطق، كما أنشيء في عام ٢٠٠١ صندوق التأمين الصحي الوطني لزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية. وتهدف جميع هذه البرامج إلى منفعة النساء والرجال على حد سواء.

١٦ - وأدخل برنامج إصلاح القطاع الصحي تقاسم النفقات، ولكن الخدمات الصحية تقدم مجاناً للأمهات والأطفال. واستمرت الحكومة أيضاً في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وخدمات الرعاية الصحية مجاناً لجميع الحوامل والمرضعات. وهذا يمكّن النساء والمراهقات الحوامل من الحصول مجاناً على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المحسنة. وتوفر للنساء والفتيات أيضاً المعلومات الأساسية لممارسة الجنس على نحو سليم وكيف يمكنهن حماية أنفسهن من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٧ - وقد كان لمساهمة القطاع الخاص في الصحة تأثير إيجابي أيضاً على صحة المرأة، وذلك من خلال زيادة الخدمات الصحية المقدمة. وفي عام ٢٠٠٣، كان يوجد ٢٣٣ مستوصفاً لصرف الأدوية و ١٦ مركزاً صحياً، بُنيت بجهود السلطات الحكومية المحلية وجهود المجتمعات المحلية. وفي عام ٢٠٠٣، جرى تسجيل ما مجموعه ٨٧ مرفقاً صحياً للمنظمات غير الحكومية. إضافة إلى ذلك، زادت الحكومة المساعدات السنوية التي تقدمها للمستشفيات المملوكة لمؤسسات دينية من ٥٠٠ ٧ شلن تنزاني إلى ٠٠٠ ١٥ شلن تنزاني لكل سرير. وعلى الرغم من كل هذه الجهود، لا تزال توجد بعض التحديات الهامة. فعلى

سبيل المثال، للتقاليد والممارسات تأثير ضار على صحة النساء والفتيات، ومن الأمثلة على هذه الممارسات التي لا تزال مستمرة ختان الإناث والزواج والحمل في سن مبكر.

١٨ - كما أن عدم كفاية خدمات النقل لأغراض تحويل الحوامل ونقص المدربين العاملين في مستوصفات صرف الأدوية وفي المستوصفات والمراكز الصحية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، تسهم أيضاً في وفيات الأمهات أثناء الولادة ووفيات الأطفال الحديثي الولادة. ولا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يمثلان مأزقاً خطيراً بالنسبة لصحة المرأة وتنميتها. إلا أن الحكومة كثفت حملة مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ونفذت برنامج الرعاية والحصول على العقاقير لحاملي فيروس نقص المناعة البشرية. ومع ذلك، لا تزال المرأة تتحمل الجزء الأكبر من المطالب الاجتماعية، حيث لا تزال الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية يحملن الأطفال ويقمن بالعناية بالأطفال والأزواج والأقارب المصابين بنقص فيروس نقص المناعة البشرية إلى أن يقتلهن مرض الإيدز.

١-٣-٢ التعليم

١٩ - يهدف برنامج تطوير قطاع التعليم (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) إلى توفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. ومن الأهداف الأخرى للبرنامج زيادة الالتحاق بالمدارس، وتحسين نوعية التعليم، والتشجيع على إيجاد بيئة مدرسية ودية تجاه الجنسين، وتحسين معدل إكمال الدراسة بمراعاة شواغل الجنسين. وكان تنفيذ برنامج التعليم في المدارس الابتدائية مثيراً للإعجاب، وهو أحد عناصر برنامج تطوير قطاع التعليم. ومن بين الإنجازات التي تحققت حتى الآن:

- زيادة معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس من ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٠٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤.
- زيادة معدل الالتحاق الصافي بالمدارس من ٨٨,٥ في عام ١٩٩٨ إلى ٩٠,٥ في عام ٢٠٠٤.
- زيادة عدد المدارس الابتدائية من ٨ ٠٠٠ مدرسة في عام ١٩٩٨ إلى ١٣ ٦٨٩ في عام ٢٠٠٤ .
- زيادة عدد الطلاب في المدارس الابتدائية من خمسة ملايين طالب إلى ٧ ٠٨٣ ٠٣٦ طالباً في عام ٢٠٠٤. ويتساوى عدد الأولاد مع عدد البنات في المدارس الابتدائية.

٢٠ - وعلى الرغم من هذه الإنجازات فإن معدل تسرب الفتيات كان أعلى من معدل تسرب الأولاد نتيجة للزواج في سن مبكر والحمل والتقاعس عن أداء الواجب المدرسي

والمشاركة في أعمال المترل ورعاية المرضى والأطفال، مما يستهلك معظم وقتهن. وتزداد المشكلة سوءاً عندما نأخذ في الحسبان بعد البيت عن المدرسة وعدم توفر مساكن لإقامة الطلاب. وسيواصل برنامج تطوير قطاع التعليم المستمر معالجة هذه التحديات. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الجزئين الثاني والثالث.

٢١ - وقد جرى إحراز تقدم ملحوظ مماثل في التعليم الثانوي. وتبين السجلات:

- ازدياد عدد المدارس الثانوية من ٧٨١ مدرسة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٩١ ١ مدرسة في عام ٢٠٠٤.
- ازدياد معدل الالتحاق بالمدارس على المستوى "صفر" من ٩٠٣ ٢٢٦ طلاب إلى ٥٩٨ ٤٠١ طالباً، في حين ازداد معدل الالتحاق بالمدارس على المستوى "ألف" من ١٦٥ ١٨ طالباً في عام ١٩٩٨ إلى ٠٠١ ٣١ طالباً في عام ٢٠٠٤.
- تحسن البيئة التعليمية بالنسبة للفتيات والأولاد على حد سواء.
- ازدياد عدد الفتيات اللواتي أكملن المستوى "صفر" والمستوى "ألف" من ٠٦٢ ٢٢ طالبة في عام ١٩٩٨ إلى ١١٦ ٣١ طالبة في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٤، كانت نسبة الأولاد إلى الفتيات على المستوى "صفر" ٥٢,٩ إلى ٤٧,١، وكانت نسبة الأولاد إلى الفتيات على المستوى "ألف" ٦٥,٣ إلى ٣٤,٧، في حين أنها كانت ٥٣,٥ إلى ٤٦,٥ في عام ١٩٩٨.

٢٢ - وقد تحسن الأداء على مستوى التعليم العالي بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في التقرير السابق. حيث:

- إزداد الالتحاق بالجامعات الحكومية من ٢٨٩ ١٢ طالباً وطالبة في عام ١٩٩٨ إلى ٤٧٥ ٢٦ طالباً وطالبة في عام ٢٠٠٤.
- كانت نسبة الطلاب الذكور إلى الطالبات في الجامعات الحكومية ٧١,٨ إلى ٢٧,٢ في عام ١٩٩٨ مقابل ٦٠,٥ إلى ٣٩,٥ في عام ٢٠٠٤.
- كان عدد الجامعات الخاصة ١٤ جامعة في عام ٢٠٠٤ يدرس فيها ٥٤٣ ٢ طالباً وطالبة، بنسبة ٧٣ ذكور إلى ٣٧ إناث. ولم تكن توجد جامعات خاصة في عام ١٩٩٨.

٢٣ - ولا يزال الذكور يهيمنون على التعليم التقني. ولكن، نتيجة لحملات زيادة الوعي التي تحث الإناث على الالتحاق بالتعليم التقني، ازداد عدد الطالبات من ٢٠٢ طالبة في عام

٢٠٠٣ إلى ٢٣٢ طالبة في عام ٢٠٠٤، أي بزيادة بلغت ١٤,٩ في المائة. وهذا تحسن عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٨، حيث لم يكن يوجد في التعليم التقني سوى ١٣٥ طالبة (أي ٧,٤ في المائة).

٢٤ - وتبين سجلات التعليم حدوث انخفاض كبير في نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة من ٩٨ في المائة في التسعينيات إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٣، واستمر التفاوت بين عدد الرجال الملمين بالقراءة والكتابة وعدد النساء الملمات بالقراءة والكتابة. فقد كانت نسبة الأمية بين النساء ٣٦ في المائة مقابل ٢٠ في المائة بين الرجال (الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١). ونسبة الأمية بين النساء والرجال في الأرياف أعلى منها في المناطق الحضرية (٤١في المائة و٢٤ في المائة على التوالي). ويتناول برنامج تطوير قطاع التعليم هذه الحالة أيضاً.

٢٥ - تنعكس العلاقات بين الجنسين في تنزانيا في الهيكل التنظيمي للأسر المعيشية وتقسيم العمل والوصول إلى الموارد والسلطة، والسيطرة عليهما. ومعظم المجتمعات المحلية في تنزانيا مجتمعات أبوية بصورة أساسية، حيث تركز العادات والممارسات والمواقف التقليدية على هيمنة الذكور. ولا يزال الرجال يهيمنون على السلطة والملكية والتحكم في موارد الإنتاج. ولا تزال المرأة لا تصل إلى موارد الإنتاج الرئيسية ولا تتحكم بها على نحو مساوٍ. إلا أن الإطار القانوني يمكن المرأة من ملكية الأراضي واستخدامها ورهنها على قدم المساواة مع الرجل.

٢٦ - لا تزال المرأة في تنزانيا تتعرض للعنف. ولا تزال أعمال العنف الجسدي والجنسي، والإساءات الاقتصادية والسيكولوجية والنفسية تحدث في الأسر والمجتمعات المحلية، على هيئة تهديدات وتخويف وضرب واعتداءات جنسية على الأطفال وحرمان اقتصادي وقتل الإناث وختان الإناث والتحرش الجنسي. وقد ازداد تهريب الفتيات والأطفال الصغار من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية على الرغم من القيد الذي تنص عليه المبادئ التوجيهية للسياسة العامة وينص عليه القانون. ويلاحظ بصورة متزايدة أن المحاكم تصدر الآن أحكاماً رادعة، تصل إلى السجن مدى الحياة، ضد مرتكبي الجرائم الجنسية، وذلك على عكس ما كان عليه الحال في التقرير السابق. ويعزى هذا التطور الجديد إلى حساسية شديدة لدى منفذي القانون في التعامل مع حالات العنف ضد المرأة بموجب قانون الجرائم الجنسية (الأحكام الخاصة) لعام ١٩٩٨، وهو إنجاز كبير في إطار معالجة المسائل الجنسانية في الآونة الأخيرة. وسيناقش قانون الجرائم الجنسية (الأحكام الخاصة) بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا التقرير.

٢٧ - ظل الرجال يهيمنون على صنع القرارات في المجتمعات المحلية وعلى المستوى المؤسسي. إلا أن هذه الظاهرة تراجعت في المؤسسات الحكومية نتيجة للإجراءات التي اتخذت بأثر رجعي لإشراك المرأة على جميع مستويات صنع القرار. ويناقَش هذا بالتفصيل في الجزء الثاني.

٢٨ - وتترانيا، العضو في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، ملتزمة بتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات والإعلانات التالية:

- إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥.
- بيجين + ٥ : الإعلان السياسي والوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ٢٠٠٤.
- بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا.
- إعلان الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٤ بشأن المساواة بين الجنسين.
- إعلان الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي بشأن إشراك المرأة في التنمية، والإضافة بشأن منع العنف ضد النساء والأطفال والقضاء عليه.

٢٩ - واستمر تنفيذ منهاج عمل بيجين، وجرى تحقيق إنجازات كبيرة كما جاء في التقارير القطرية المتعلقة ببيجين + ١٠ المقدمة إلى الأمم المتحدة وفي الجزء الثاني من هذا التقرير.

الجزء الثاني

٢ - ردود على الملاحظات الختامية

٣٠ - يقدم الجزء الثاني من هذا التقرير ردوداً على الملاحظات الختامية التي أبدتها اللجنة على التقريرين الدوريين الثاني والثالث.

٢-١ قلق اللجنة بشأن عدم كفاية تعريف التمييز على أساس نوع الجنس في الدستور وفقاً للمادة ١ من الاتفاقية

٣١ - في التعديل الثالث عشر (عام ٢٠٠٠) لدستور جمهورية تترانيا المتحدة (لعام ١٩٧٧)، أخذت الحكومة في الحسبان تعريف التمييز كما هو وارد في المادة ١ من الاتفاقية. وتنص الفقرة ٤ من المادة ١٣ على أنه "لا يجوز التمييز ضد أي شخص من قبل أي شخص أو أية سلطة يعمل/ تعمل بموجب أي قانون أو في معرض تصريف مهام عمل أي مكتب

حكومي". فضلاً عن ذلك، تنص الفقرة ٥ من نفس المادة لأغراض هذه المادة، يعني التمييز "تلبية احتياجات أشخاص مختلفين على أساس قوميتهم أو عشيرتهم أو نوع جنسهم أو مكان منشئهم الأصلي أو آرائهم السياسية أو لونهم أو دينهم أو وضعهم الاجتماعي، بوصفهم فئة معنية من الناس تعتبر ضعيفة أو أقل شأناً وتخضع لشروط تقييدية بينما يعامل أشخاص من فئات أخرى على نحو مختلف أو يمنحون فرصاً أو امتيازات خارج إطار الشروط المحددة أو المؤهلات الضرورية المتصوص عليها". ويرد نص مماثل في الفقرة ٥ من المادة ١٢ من دستور زنجبار، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٢.

٢-٢ اقتراح اللجنة بأنه قد يتعين على الحكومة إعادة النظر في سياساتها وبرامجها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والنهوض بالمرأة

٣٢ - عملت الحكومة منذ منتصف التسعينيات على تعزيز الجهود التي تبذلها لإعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية. ولذلك، وضعت الحكومة في عام ٢٠٠٠ الرؤية الوطنية للتنمية حتى عام ٢٠٢٥، التي تنص، في جملة أمور، على أنه ينبغي أن تكفل تزانيا تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والثقافية بحلول عام ٢٠٢٥. وفي نفس العام، اعتمدت الحكومة وبدأت تنفيذ استراتيجية تخفيف حدة الفقر. ولكي تنفذ الاستراتيجية بفعالية، أعادت النظر أيضاً في السياسات والاستراتيجيات والبرامج القطاعية. ومن السياسات التي جرى تنقيحها سياسة دور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٢ بغية تضمينها شواغل الجنسين. ونتيجة لذلك، اعتمدت في عام ٢٠٠٠ السياسة المتعلقة بالمرأة وسياسة إشراك المرأة في التنمية. واعتمدت الحكومة أيضاً في عام ٢٠٠٠ سياسة تتعلق بالمنظمات غير الحكومية مما أدى إلى قيام تعاون فعال بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. إضافة إلى ذلك، سنت الحكومة قانون المنظمات غير الحكومية، وهو القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٢، بهدف مشاركة المنظمات غير الحكومية مشاركة فعالة.

٣٣ - وقد أرست المبادرات المذكورة أعلاه أساساً لصياغة واستعراض السياسات والبرامج الكلية والقطاعية مراعية في ذلك منظور الجنسين. واعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بدأت الحكومة في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر. وتبني هذه الاستراتيجية على استراتيجية تخفيف حدة الفقر (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣).

٣٤ - وتحدد الاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر ثلاث مجموعات رئيسية لنتائج تخفيف حدة الفقر، وهي: النمو وتخفيف حدة الفقر؛ وتحسين نوعية الحياة والرفاه

الاجتماعي؛ والحكم الرشيد. وفيما يلي بعض التدابير التي ستسهم في النهوض بالمرأة وتنفيذ الاتفاقية بصورة عامة:

٢-٢-١ المجموعة الأولى: النمو وتخفيف حدة فقر الدخل

٣٥ - بعض الأهداف التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر تعكس بوضوع التوجه الجديد:

- تخفيض نسبة السكان الريفيين (رجالاً ونساءً) الواقعين تحت خط فقر الاحتياجات الأساسية من ٣٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٠.
- تخفيض نسبة الريفيين الفقراء غذائياً (رجالاً ونساءً) من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠١٠.
- تخفيض نسبة سكان المناطق الحضرية (رجالاً ونساءً) الواقعين تحت خط فقر الاحتياجات الأساسية من ٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٠.

٢-٢-٢ المجموعة الثانية: تحسين نوعية الحياة والرفاه الاجتماعي

٣٦ - بعض الأهداف التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر الواقعة في هذه المجموعة، التي تركز على نوعية الحياة والرفاه الاجتماعي للنساء والرجال:

- زيادة إجمالي وصافي التحاق الأولاد والفتيات، بمن فيهم الأطفال المعوقون، بالمدارس الابتدائية من ٩٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٩٩ في المائة في عام ٢٠١٠.
- تحقيق متوسط حضور يومي في المدارس الابتدائية لا يقل عن ٨٥ في المائة.
- على الأقل، اجتياز ٦٠ في المائة من الفتيات والأولاد امتحانات مستوى الصف السابع في عام ٢٠١٠.
- زيادة نسبة الأيتام والأطفال الضعفاء الآخرين الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية ويواظبون على الحضور ويكملون التعليم الابتدائي من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٠.
- على الأقل، التحاق ٢٥ في المائة من الأولاد والفتيات بالمستوى المتقدم في المدارس الثانوية في عام ٢٠١٠. وتحقيق زيادة في عام ٢٠١٠ في نسبة الفتيات والأولاد

المعوقين واليتامى والضعفاء المؤهلين للالتحاق بالمدارس الثانوية وإكمال التعليم الثانوي. والتحاق ٥٠ في المائة على الأقل من الأولاد والفتيات من الفئة العمرية ١٤-١٧ عاماً بالمستوى العادي من المدارس الثانوية في عام ٢٠١٠.

- تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع من ٩٥ في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠ في عام ٢٠١٠ لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية.
- تخفيض انتشار التوقف عن النمو من ٥,٤ في المائة إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٠.
- تخفيض وفيات الأمهات أثناء الولادة من ٥٢٩ وفاة إلى ٢٦٥ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٠.
- زيادة حالات الولادة على يد شخص مدرب من ٥٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٠.
- تخفيض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الحوامل من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى خمسة في المائة في عام ٢٠١٠.
- تخفيض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين النساء والرجال المعوقين (من الفئة العمرية ١٥ — ٣٥ عاماً) في عام ٢٠١٠.

٢-٢-٣ المجموعة ٣: الحكم والمساءلة

٣٧ - في ميدان الحكم والمساءلة، تحدد الاستراتيجية الوطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر مقاصد وأهدافاً أيضاً. وبعض هذه المقاصد والأهداف:

- أن تكون هياكل ونظم الحكم وتطبيق سيادة القانون ديمقراطية وتشاركية وتمثيلية وتتسم بالمساءلة وشاملة.
- تحسين الأمن الشخصي والمادي وتخفيض معدل الجريمة والقضاء على الاعتداء الجنسي والعنف المترلي.

٣٨ - وقد وضعت هذه المبادرات أساساً لصياغة واستعراض السياسات والبرامج الكلية والسياسات والبرامج الأخرى من منظور جنساني. ونفذت الحكومة أيضاً المبادرات التالية:

٢-٢-٤ تقوية الآلية الجنسانية للنهوض بالشؤون الجنسانية والمرأة

٣٩ - جرى تعزيز الوزارتين المعنيتين بالنهوض بالشؤون الجنسانية والمرأة في البر التنزاني وفي زنجبار من خلال التدريب على بناء القدرة وتوفير المعدات وإعادة الهيكلة المؤسسية وتحفيز الموظفين.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٢، أعيدت تسمية وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة، التي أنشئت في عام ١٩٩٠، ليصبح اسمها وزارة تنمية المجتمعات المحلية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل، وذلك لإظهار ولايتها العامة فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية. وجرت زيادة تعزيز الوزارة بإنشاء قسمين في إدارة التنمية الجنسانية، وهما تعميم المنظور الجنساني في التنمية وتنمية المرأة. وجرت أيضاً تقوية الآلية الجنسانية في زنجبار، وهي وزارة الشباب والمرأة والطفل من خلال بناء قدرات الموظفين.

٤١ - وجرى أيضاً تعزيز الوزارات والإدارات والوكالات المستقلة والأمانات الإقليمية والسلطات المحلية بإنشاء مكاتب فيها لتنسيق الشؤون الجنسانية. ونتيجة لهذه التدابير، استمر تعميم المنظور الجنساني في سياسات واستراتيجيات وبرامج هذه المؤسسات والدوائر. وأصبح من الأيسر على الوزارات رصد التقدم المحرز في تعميم المنظور الجنساني في جميع مؤسسات ودوائر الحكومة.

٢-٢-٥ البرنامج الفرعي للنهوض بالشؤون الجنسانية والمرأة، ١٩٩٧-٢٠٠٣

٤٢ - وضعت الحكومة أيضاً برنامجاً فرعياً للنهوض بالمرأة والشؤون الجنسانية (١٩٩٧-٢٠٠٣) يغطي أربعة ميادين رئيسية وثلاثة برامج دعم على أساس ميادين الاهتمام الهامة جداً في منهاج عمل بيجين. وهذه الميادين الرئيسية هي تعزيز قدرة المرأة في الجوانب القانونية؛ وتمكين المرأة اقتصادياً والقضاء على الفقر؛ ووصول المرأة إلى المراكز السياسية ومراكز اتخاذ القرار والتعليم والتدريب والعمالة. وتتعلق برامج الدعم بالترتيبات المؤسسية وبناء القدرة وتعميم المنظور الجنساني والتوعية. وتستند هذه الميادين الرئيسية الأربعة إلى ١٢ مجال اهتمام هام للغاية في منهاج عمل بيجين، تتطابق مع مجالات الاهتمام الرئيسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد صمم البرنامج الفرعي بحيث يأخذ في الحسبان أيضاً التحديات الناشئة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز وعمل الأطفال والأهداف الإنمائية للألفية.

٢-٢-٦ برنامج الشؤون الجنسانية والتوعية

٤٣ - تعمل الحكومة، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، على تنفيذ برنامج الشؤون الجنسانية والتوعية. ويهدف البرنامج إلى تقوية الآليات المؤسسية والممارسات الثقافية الاجتماعية التي تعزز وتحمي حقوق النساء والفتيات لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. ويَسَّر هذا البرنامج أيضاً تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والاستراتيجيات، بما فيها بناء قدرة الآلية الجنسانية الوطنية في مجال التحليل والتخطيط الجنسانيين. وعزز البرنامج أيضاً قدرة منظمات المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والقيادات الدينية والبرلمانيين ووسائط الإعلام على الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

٢-٣ توصية اللجنة المتعلقة بالإجراءات الفورية لتعديل القوانين العرفية والدينية لتتماشى مع أحكام الدستور والاتفاقية

٤٤ - كما جاء في الفقرة ٣١ من هذا التقرير، امتثالاً لأحكام دستور جمهورية تترانيا المتحدة، يجري بذل شتى الجهود لاستعراض القوانين التمييزية الموجودة، مثل قانون الإرث وقانون الزواج لعام ١٩٧١، وقوانين أخرى تتعلق بحقوق الطفل. وتقود عملية استعراض هذه القوانين لجنة إصلاح القانون بالتعاون مع وزارة العدل وشؤون الدستور والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وقد جرى استعراض بعض القوانين المذكورة أعلاه وسنت قوانين جديدة بدلاً منها. فعلى سبيل المثال، يعطي قانون الأراضي رقم ٤ لعام ١٩٩٩ وقانون أراضي القرى رقم ٥ لعام ١٩٩٩ الحق للمرأة في حيازة الأراضي وامتلاكها واستخدامها على قدم المساواة مع الرجل.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٤، جرى تعديل قانون الأراضي رقم ٤ لعام ١٩٩٩ لتحديد قيمة للأرض والسماح برهنها بموافقة الزوجين. وهذا يعطي الحق للمرأة في رهن الأرض للحصول على قروض واعتمادات مصرفية. وتوفر ملكية الأرض أيضاً حماية وضماناً يضمنان حق النساء والأطفال في ممتلكات الزوجية. فضلاً عن ذلك، ينص قانون أراضي القرى رقم ٥ لعام ١٩٩٩ على تمثيل الرجال والنساء في لجنة توزيع الأراضي وفي مجلس إدارة الأراضي. وفي زنجبار، يعطي قانون امتلاك الأراضي لعام ١٩٩٩ للنساء والأطفال حق حماية ممتلكات الزوجية والحفاظ عليها. إضافة إلى ذلك، سنت حكومة تترانيا في عام ٢٠٠٢ قانون المحاكم (تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي) رقم ٢ لعام ٢٠٠٢، الذي ينص على أن المرأة يجب أن تشكل على الأقل ٤٣ في المائة من أعضاء هذه المحاكم. وتتولى الحكومة والمنظمات غير الحكومية رفع مستوى الوعي بمسائل ملكية الأراضي من خلال الحملات في وسائط الإعلام

لتثقيف المجتمع بشأن حقوق الملكية. وعملية تغيير الممارسات والمواقف التقليدية عملية تدريجية. وتبذل الحكومة والمنظمات غير الحكومية جهوداً مدروسة لمعالجة شتى المسائل والعقبات العالقة كما يلي:

- قامت جمعيات المجتمع المدني المعنية بقضايا حقوق الإنسان بحملات لزيادة الوعي بالقوانين المعمول بها وجمعت آراءً من الناس على مستويات مختلفة، من القاعدة إلى الصعيد الوطني. وأدمجت الآراء التي جرى جمعها في مشروع قانون قدمته المنظمات غير الحكومية إلى الحكومة لضمان أن تدرج في قانون الإرث أحكام تراعي منظور الجنسين.
- أخذاً لتوصيات المجتمع المدني في الحسبان، تلقت الحكومة من لجنة إصلاح القانون مقترحات لتعديل قوانين الإرث المعمول بها حالياً وقانون الزواج لعام ١٩٧١ وقانون حضانة الأطفال. وتنوي الحكومة استطلاع مزيد من الآراء بشأن هذه التعديلات قبل تنفيذها. ويجري إعداد إجراءات لعقد مشاورات موسعة بشأن التعديلات لضمان إجراء مناقشات مستفيضة بشأن الميادين التي يقترح إدخال تعديلات فيها.

٢-٤ توصية اللجنة المتعلقة بزيادة عدد النساء في البرلمان والسلطة المحلية

٤٦- عملت حكومة تنزانيا، من خلال التعديلات الدستورية التي أجرتها في عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٤، على زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان والسلطات المحلية كما يلي:

- زادت عدد المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ و ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٤، وذلك كحد أدنى.
- زادت عدد المقاعد المخصصة للمرأة في السلطات المحلية من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠.
- في عام ٢٠٠٤، بلغت نسبة التمثيل الفعلي للمرأة في السلطات المحلية ٣٥,٥ في المائة.
- نصّ دستور زنجبار، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٢، على زيادة نسبة عدد المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس النواب من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٢ كحد أدنى.

- بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والشركاء في التنمية، نظمت الحكومة دورات في التربية الوطنية ودورات تثقيف للناخبين. وجرى تزويد المرشحات المحتملات بمهارات تمكنهن من التنافس بفعالية على مختلف المراكز في انتخابات عام ٢٠٠٥ العامة. ونتيجة لهذا التدريب، تقدم عدد أكبر من النساء للتنافس على المراكز القيادية. فضلاً عن ذلك، يوجد تغيير إيجابي في مواقف النساء والرجال تجاه انتخاب النساء لمراكز قيادية.

٤٧ - يتيح دستور جمهورية تترانيا المتحدة للرئيس ترشيح عشرة أعضاء للبرلمان. وينص التعديل الرابع عشر للدستور (عام ٢٠٠٤) على أن يتساوى عدد النساء والرجال الذين يرشحهم الرئيس للمقاعد العشرة. وكما يبين الرسمان البيانيان ١ و ٢، لا يزال تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية وفي السلطات المحلية متدنياً، ولذلك لا يزال يمثل تحدياً للمستقبل. وكما يبين الرسم البياني ٣، يوجد وضع مماثل في زنجبار.

الرسم البياني ١ – تمثيل المرأة والرجل في البرلمان في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤

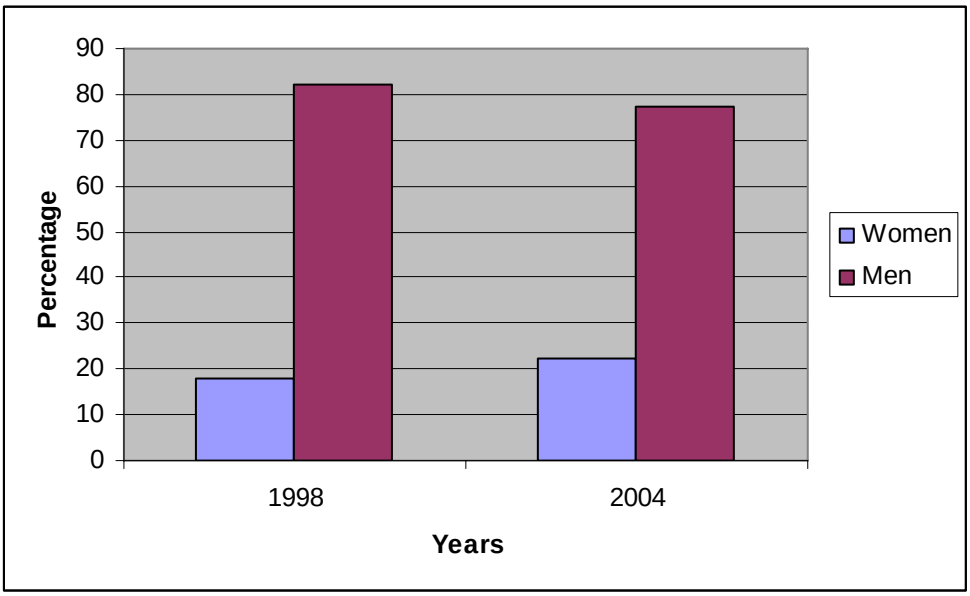

المصدر: وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة، تقارير بيجين + ١٠، عام ٢٠٠٥.

٤٨ - فضلاً عن ذلك، اضطلعت الحكومة، بالتعاون مع الشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية، ببرامج لبناء القدرة لتمكين النساء الأعضاء في البرلمان في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقُدم للنساء الأعضاء في البرلمان تدريب مخصص لهن على تحليل القضايا الجنسانية والمهارات الأخرى ذلك الصلة المتعلقة بأدوراهن كأعضاء في البرلمان. ومكنت أنشطة التدريب النساء الأعضاء في البرلمان من اكتساب المهارات اللازمة. وأظهرت نتائج انتخابات عام ٢٠٠٥ التزام الحكومة بضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة في هيئات اتخاذ القرار السياسية العليا، وتوفر الإرادة السياسية لديها لكي تضمن ذلك. ومن بين المراكز الرئيسية والهامة التي تديرها المرأة منصب نائب رئيس البرلمان ووزير المالية ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ووزير العدل وشؤون الدستور ووزير التعليم والتعليم المهني ووزير الخدمات العامة ووزير تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة. وجرى تعيين عشر نساء في منصب نائب وزير.

الرسم البياني ٢- نسبة النساء والرجال الذين شغلوا منصب مستشار (البر التزاني) عام ٢٠٠٤

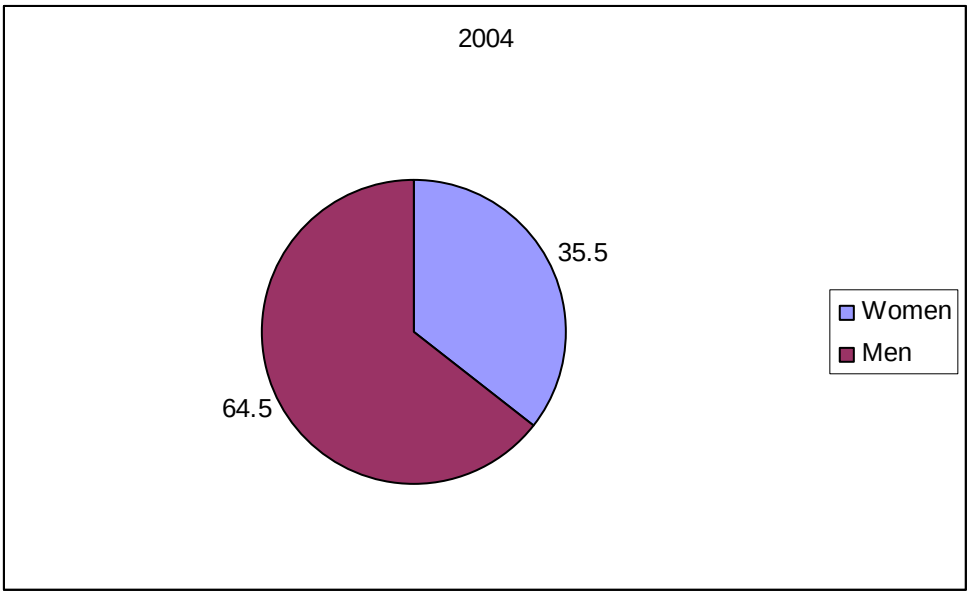

المصدر: وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة، تقرير بيجين + ١٠، عام ٢٠٠٥.

الرسم البياني ٣ – نسبة النساء والرجال في مجلس النواب في زنجبار في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣

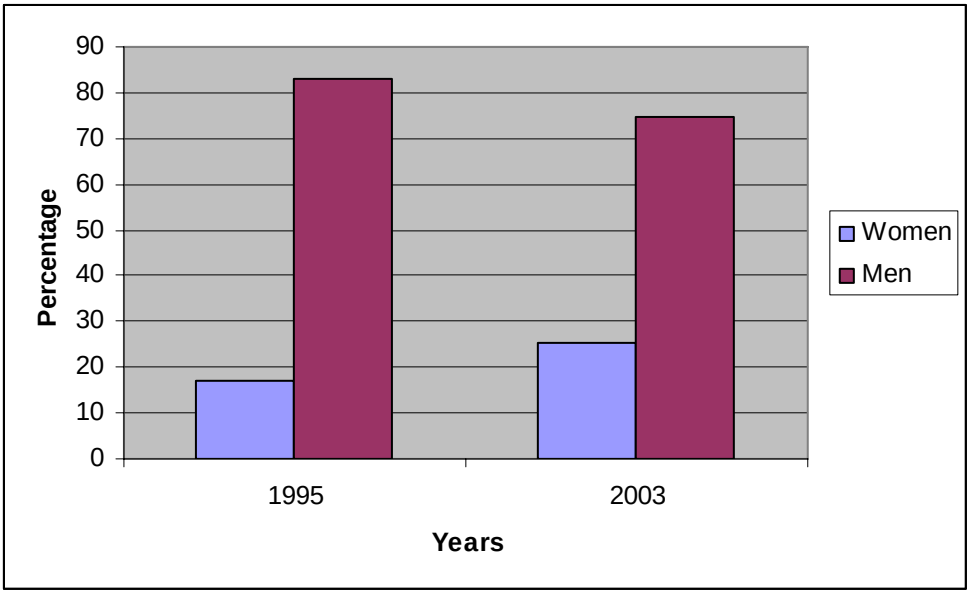

المصدر: حكومة زنجبار: تحليل حالة المرأة والطفل في زنجبار في عام ٢٠٠٣.

٢–٥ توصية اللجنة بتجريم العنف ضد المرأة في جميع أشكاله وإنشاء ملاجئ للنساء اللواتي يتعرضن للعنف

٤٩ – اتخذت تترانيا تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة. ففي عام ١٩٩٨، سن البرلمان قانون الجرائم الجنسية (الأحكام الخاصة) الذي يعالج، في جملة أمور، الاستغلال الجنسي للمرأة والطفل، واغتصاب المحارم والقوادة والاتجار بالأشخاص والقسوة في معاملة الأطفال وبغاء الأطفال. ويتناول هذا القانون أيضاً أشكال الاعتداءات الجنسية، مثل الاغتصاب والتحرش الجنسي والاعتداء غير المحتشم واللواط، التي يُرتكب معظمها ضد المرأة والطفل. وبمقتضى أحكام هذا القانون، تحظر الممارسات التقليدية الضارة، مثل ختان الإناث. ولضمان تقديم مرتكبي هذه الجرائم للعدالة والتأكد من إقامة العدالة، سنت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة قوانين إثبات وقوانين إجرائية من شأنها أن تغرس الثقة في نفوس ضحايا هذه الجرائم ليتقدموا إلى المحكمة ويدلوا بشهاداتهم بصورة غير علنية.

٥٠ – وتُصدر أحكام مشددة ضد مرتكبي جريمة الاغتصاب، وعلى وجه التحديد عقوبة الاغتصاب (بموجب أحكام الفرع ١٣١ (١) من قانون الجرائم الجنسية (الأحكام الخاصة)

لعام ١٩٩٨) السجن مدى الحياة مع أو بدون عقوبة بدنية، أو السجن لمدة لا تقل عن ٣٠ عاماً مع عقوبة بدنية، بالإضافة إلى دفع غرامة ودفع مبلغ آخر تحدده المحكمة كتعويض للشخص الذي ارتكبت ضده الجريمة وكتعويض عن الضرر الذي سببته. وطلبت اللجنة أيضاً معلومات مفصلة عن ممارسة ختان الإناث في تنزانيا. ويعرف ختان الإناث بأنه إزالة جزء من الأعضاء التناسلية الخارجية للأنثى أو جميع هذه الأعضاء لأسباب تتعلق بالمعتقدات الثقافية أو لأسباب أخرى. وتوجد في تنزانيا أشكال ختان الإناث التالية:

- إزالة البظر – إزالة البظر جزئياً أو كلياً.
- الاستئصال – إزالة البظر وجزء من الشفرين الصغيرين أو إزالتهما كلياً. وهذا هو الختان الأكثر شيوعاً، حيث ينطبق على ٨٠ في المائة من حالات الختان.
- الاستئصال والخياطة المعدلة – إزالة البظر وخياطة ثلثي الجزء الأمامي من الشفرين الصغيرين.
- الاستئصال والخياطة الكلية – إزالة البظر والشفرين الصغيرين، وخياطة مكان الشفرين بعد إزالتهما.
- توسيع المهبل– توسيع المهبل بشقه من الأمام إلى أسفل باليد أو بآلة حادة.

٥١ – تمارس ختان الإناث في تنزانيا مجموعات إثنية معينة موجودة في ثماني مناطق من بين ما مجموعه ٢٦ منطقة. ويقدر أن عملية ختان الإناث تجرى على نحو ١٨ في المائة من التنزانيات. ويجرم القانون هذه العملية وتدينها الحكومة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية والمؤسسات الدينية والمجتمعات المحلية والدولية بوصفها انتهاكاً للجهاز الإنجابي والحقوق الصحية للمرأة. وبالإضافة إلى أن ختان الإناث ممارسة غير مشروعة، توجد تدابير أخرى لمكافحتها ترد تفاصيلها في الجزء الثالث من هذا التقرير.

٥٢ – وبالنسبة لإنشاء الملاجئ للنساء اللواتي يتعرضن للعنف، تشعر الحكومة أن تطبيق هذه التوصية قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بالأسرة إن لم تتم معالجة هذه التوصية بعناية وعلى نحو يأخذ في الحسبان إجراءات المصالحة الموجودة على مستوى الأسرة. بيد أن الحكومة يمكن أن تدعم التدخل لتوفير الملجأ عندما يطلب منها ذلك.

٢-٦ توصية اللجنة بأن تصاغ قوانين الإرث والخلافة على نحو يكفل للمرأة الريفية حقها في أن ترث وتمتلك أراض وممتلكات

٥٣ - قدمت لجنة استعراض القانون للحكومة تعديلات للقوانين التي تميز ضد المرأة، بما في ذلك مقترحات بشأن العُرف والممارسات الأخرى التي تمنع المرأة من أن ترث أراض وممتلكات. وتعكف الحكومة حالياً على استعراض هذه التوصيات، وتنوي إعداد ورقة بيضاء لاستطلاع آراء الشعب قبل تنفيذ عملية الاستعراض.

٥٤ - فضلاً عن ذلك، سنت الحكومة قانون الأراضي رقم ٤ لعام ١٩٩٩ وقانون أراضي القرى رقم ٥ لعام ١٩٩٩، اللذين سيكون لهما تأثير على عكس القوانين العرفية والممارسات التي تميز ضد المرأة.

٥٥ - ولا تزال بعض المجتمعات المحلية تمارس ممارسات ضارة بصحة المرأة، مثل استخدام أعشاب تقليدية والوصم بالعار، مما يحظر على المرأة تناول أنواع معينة من الغذاء. وينظم العاملون في الميدان الصحي برامج تدريب من خلال وسائط الإعلام وحلقات العمل للتخفيف من هذه الممارسات. وتقدم المشورة للحوامل أثناء زيارتهن للمستوصفات الطبية بشأن أهمية الوجبات المغذية وتأثير استخدام الأعشاب غير المصرح بها على الجنين والأم.

٥٦ - وبالنسبة لصحة الفتاة والمرأة، أعطى القطاع الصحي أولوية للبرامج التي تتناول الصحة الإنجابية. وقد جرى الاضطلاع بقدر كبير من العمل في مجال إعادة التأهيل وبناء مراكز صحية في المناطق الريفية قريبة من التجمعات السكانية. بيد أن هذه الجهود تشوهها أحياناً ممارسات ضارة تحول دون حصول المرأة على هذه الخدمات. ومن بين هذه الممارسات الاعتقاد بالسحر واستخدام الطب التقليدي الذي يضع قيوداً على تناول أنواع معينة من الطعام وختان الإناث والحمل في سن مبكر نتيجة للزواج في سن مبكر. والسبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة هو اللجوء إلى برامج لتكثيف وزيادة الوعي بالممارسات الصحية الجيدة بدون تدخل في العادات الاجتماعية والتقاليد الجيدة.

٥٧ - وبناءً على ذلك، وضعت ونفذت الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في التنمية، عدة برامج لتوعية المرأة بهذه الممارسات التقليدية الضارة وتوعيتها بحقوقها بصورة عامة. وتعاونت الحكومة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية في تنظيم برامج، من خلال وسائط الإعلام، لتوعية المرأة والمجتمع بالتغذية المناسبة والصحيحة.

٢-٧ توصية اللجنة بأن تبذل الحكومة جهوداً نشطة لمعالجة مشكلة معدل وفيات الأطفال الرضع والأمهات المرتفع وطلب مساعدة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

٥٨ - كما جاء في الفقرة ١٦، ركزت حكومة تنزانيا دائماً على موارد البلد البشرية. وفي إطار هذه الجهود تقدم خدمات الرعاية الصحية مجاناً للحوامل والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. ولاستكمال هذه الجهود، عملت الحكومة أيضاً، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على تنفيذ برامج لضمان بقاء الأطفال وحمايتهم ونمائهم، و نفذت برنامجاً للصحة الإنجابية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما تعاونت مع منظمة الصحة العالمية بشأن برامج تتعلق بالصحة والتغذية. وجرى التركيز في جميع هذه البرامج على تنظيم الأسرة والتغذية والأمومة المأمونة.

٥٩ - فضلاً عن ذلك، لتخفيض معدل وفيات الرضع والأمهات، تنفذ الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمانحين الثنائيين والوكالات الدولية، برامج في ميادين الصحة، والنظافة الصحية والمياه، ومكافحة الملاريا، ونقص اليود، والتطعيم، وتوفير فيتامين "أ"، وتدريب القابلات التقليديات، ومكافحة ختان الإناث، والصحة الجنسية والإنجابية. بيد أن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أعاق التقدم الذي أُحرز في تخفيض معدلات وفيات الرضع والأمهات.

٢-٨ طلب اللجنة أن يتضمن التقرير معلومات مفصلة عن ولاية وميزانية ومشاريع الصندوق الإنمائي للمرأة

٦٠ - أنشئ الصندوق الإنمائي للمرأة ، وهو صندوق دائر، في عام ١٩٩٣ بموجب قانون وزارة الخزانة ومراجعة الحسابات لعام ١٩٦١، الفرع ٤٣٩. وتقدم الحكومة والسلطات المحلية ميزانية هذا الصندوق. حيث تقدم الحكومة ٥٠٠ مليون شلن تنزاني سنوياً، وتساهم السلطات المحلية بـ ٥ في المائة من مجموع إيراداتها. وحتى حزيران/ يونيه ٢٠٠٥، أسهمت الحكومة بما مجموعه ٣,٢ بليون شلن تنزاني منذ إنشاء هذا الصندوق.

٦١ - وقد جرى تخفيض سعر الفائدة على القروض التي يقدمها الصندوق الإنمائي للمرأة من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وأجري هذا التخفيض عمداً لمساعدة المقترضات على سداد القروض في الوقت المحدد وتشجيع مزيد من النساء على الاستفادة من أموال الصندوق. وقد أنشئت لجان قروض على مستوى المجلس لمراقبة تقديم القروض وسدادها. وفي كل لجنة من لجان القروض هذه، توجد امرأتان تمثلان المستفيدات من الصندوق. ويجري الاحتفاظ بالفائدة المتراكمة من الصندوق لأغراض التدريب والرصد.

٦٢ - والغرض من الصندوق تقديم قروض للنساء بأسعار فائدة ميسرة لمزاولة أنشطة اقتصادية، بما فيها مزاولة الأعمال الحرة والأنشطة الإنتاجية الأخرى. ومن بين المشاريع التي تديرها المستفيدات من الصندوق: مشاريع في ميادين الزراعة وتربية الماشية، وتربية الدواجن، والتجارة والتبادل التجاري، والصناعات المترلية ومعالجة الأغذية، وتقديم الخدمات، مثل مراكز العناية النهارية وصالونات التجميل. ومنذ أن بدأ الصندوق عمله في عام ١٩٩٥ حتى الآن، استفادت من الصندوق ١ ٨٤٨ مجموعة نسائية تترانية. ومن خلال تمكين المرأة بهذه الطريقة، ازداد عدد النساء اللواتي يقترضن الآن من مختلف المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الأخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية، ومن جمعيات الادخار والائتمان التعاونية وجمعيات الادخار والائتمان.

٢-٩ طلب اللجنة الحصول على معلومات عن حالة اللاجئات والبرامج الموجودة التي تلبي احتياجاتهن

٦٣ - استمرت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة في تلقي واستضافة اللاجئين من البلدان المجاورة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبورندي ورواندا والصومال، التي تعاني من عدم استقرار سياسي ونزاع إثني. وقد سن البرلمان قانون اللاجئين لعام ١٩٩٨، الذي يوفر إطاراً قانونياً لمساعدة اللاجئين وحمايتهم. وينص القانون على توفير الخدمات والمرافق الأساسية لتجمعات اللاجئين. ويوفر القانون للاجئات، من بين أمور أخرى، الحماية القانونية من أعمال العنف. وبالنسبة للتعليم، تقتضي أحكام القانون أن يوفر التعليم لكل لاجئ وفقاً لأحكام قانون التعليم الوطني التترابي لعام ١٩٧٨. وتنفذ البرامج المخصصة لتلبية احتياجات اللاجئين، مثل توفير المياه والرعاية الصحية والتعليم، في مناطق أو مراكز معينة وفي مخيمات اللاجئين. وما فتئ اللاجئون، لا سيما اللاجئات، يشاركون بنشاط في أنشطة إنتاجية مكنتهم من الاستقرار في مخيمات اللاجئين وتحسين حالتهم الاجتماعية الاقتصادية، وحالة أطفالهم.

٦٤ - ولضمان السلم والهدوء، اتخذت الحكومة تدابير لتقييد امتلاك اللاجئين للسلاح. وتواصل الحكومة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية، تقديم الحماية والمساعدة والتدريب على عمليات حفظ السلام وحل المنازعات.

٦٥ - وتترانيا في مقدمة مقدمي مبادرات بناء السلام على الأجل الطويل، التي تعززت بالقرار ١٣٢٥ المعني بالسلام والأمن. وقد استضافت الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ مؤتمراً دولياً لمعالجة حالة الصراعات في بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وقد نظر المؤتمر في قضايا السلام وطريقة وضع إطار أمن إقليمي فعال لمنع وإدارة الصراعات وتسويتها

سلمياً، وأجرى مداولات بشأن هذه العناصر جميعها. وسيكون هذا الإطار أيضاً أداة لتقييم المبادرات والآليات دون الإقليمية ذات الصلة بصورة منتظمة باعتماد هياكل وقاية تقليدية مناسبة، وتقييم عناصر زعزعة الاستقرار والصراعات في المنطقة. وقد ساهمت النساء من منطقة البحيرات الكبرى بفعالية في التأثير على نتائج المؤتمر الواردة في إعلان دار السلام بشأن السلام والأمن.

٦٦ - وتتزانيا في طليعة البلدان التي تتخذ تدابير لمنع ومكافحة العنف الجنسي والجنساني ضد اللاجئات والأطفال اللاجئين. وتواجه اللاجئات والأطفال اللاجئون عنفاً جنسياً يشبه العنف الجنسي الذي تواجهه المرأة التزانية، أو يتعلق به. وبالتالي، فإن القوانين التي تطبق على المواطنات التزانيات تطبق أيضاً على اللاجئات. إضافة إلى ذلك، تضطلع تزانيا بحملة لزيادة التوعية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمرأة داخل مخيمات اللاجئين وحولها، وذلك لتخفيف العنف الجنساني والعنف الجنسي.

الجزء الثالث

٣ - التدابير التي اتخذت لتنفيذ الاتفاقية

٦٧ - سيقدم هذا الجزء معلومات مفصلة وسيتناول التدابير التي اتخذت في ميادين الحقوق القانونية وحقوق الإنسان والتمكين الاقتصادي والتعليم والتدريب والعمالة والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، التي حددت بوصفها ميادين لها الأولوية في التنفيذ أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وسيتناول هذا الجزء أيضاً تأثير السياسات والبرامج التي نفذت.

٣-١ الحقوق القانونية وحقوق الإنسان

٦٨ - اتخذت حكومة جمهورية تتزانيا المتحدة تدابير عديدة لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. ففي شباط/ فبراير ٢٠٠٤، صدقت الحكومة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فضلاً عن ذلك، ترجمت الاتفاقية إلى اللغة الوطنية، الكيسواحيلية، ليتسنى لمعظم النساء والرجال الاطلاع عليها.

٦٩ - ووضعت في عام ٢٠٠٢ مؤشرات لرصد الاتفاقية بهدف تعزيز متابعة التنفيذ بغية التعجيل في إعمال الحقوق القانونية وحقوق الإنسان للرجل والمرأة. وتسترشد القطاعات والمناطق بمؤشرات رصد الاتفاقية لجمع البيانات واستخدامها بعد تحليلها على أساس جنساني. وقد وزعت المؤشرات على جميع مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية في الوزارات والمناطق، وأدرج بعض هذه المؤشرات أيضاً في قاعدة بيانات نظام رصد مراعاة الفروق بين الجنسين في أجهزة حاسوب وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة.

٣-١-١ العنف ضد المرأة

٧٠ - وضعت الحكومة عدة تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة. وفي هذا الصدد، وضعت في عام ٢٠٠١ خطة عمل وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل ووزعت على الجهات المعنية. وتوفر خطة العمل استراتيجيات وأنشطة تنفذها مختلف الجهات المعنية. وتركز على الميادين القانونية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية، والخدمات والتعليم، والتدريب والتوعية. واستناداً إلى خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، وُضِعت خطة عمل وطنية لمكافحة ختان الإناث ووُضِعت برامج شتى يجري تنفيذها الآن، كما سيجري إيضاحه في الفقرات ٧١ — ٧٨.

٧١ - ووضعت خطة عمل وطنية لمكافحة ختان الإناث (٢٠٠١ - ٢٠١٥) لتوفير مبادئ توجيهية بشأن القضاء على ختان الإناث. وفي إطار تنفيذ هذه الخطة جرى الاضطلاع بأنشطة عديدة، من بينها: تدريب معلمي ومعلمات المدارس لإدماج المعرفة في المنهاج المدرسي؛ وتوعية المجتمعات من خلال الحملات وبرامج وسائط الإعلام والندوات وحلقات العمل والأعمال المسرحية والكتب والمنشورات التي تتناول التأثيرات الضارة لختان الإناث. وجرى العمل أيضاً على زيادة الوعي بقوانين مكافحة ختان الإناث المعمول بها. وإضافة إلى ذلك، نظم عدد من المنظمات غير الحكومية أنشطة تدريبية وأنشطة توعية بشأن الجوانب القانونية وجوانب حقوق الإنسان المتعلقة بختان الإناث، وشاركت هذه المنظمات مشاركة كاملة في وضع خطة العمل الوطنية المتعلقة بختان الإناث.

٧٢ - ونتيجة لحملة "وقف ختان الإناث"، أصبح بعض ممارسي ختان الإناث حساسين للموضوع إلى حد أنهم تخلوا عن أدواتهم التي كانوا يستخدمونها لختان الإناث وانضموا إلى حملة تثقيف المجتمع لوقف هذه الممارسة الضارة. كما أن بعض الوالدين والمسنين، الذين كانوا حتى وقت قريب يدافعون عن ختان الإناث، يخرجون الآن منددين بهذه الممارسة علانية. وأعلن يوم ١ شباط/ فبراير من كل عام يوماً وطنياً لختان الإناث، يستخدم لتوعية المجتمع بأضرار ختان الإناث.

٧٣ - وتوفر الحكومة بيئة مواتية لمكافحة ختان الإناث بتيسيرها إنشاء الشبكات. فعلى سبيل المثال، يسرت الحكومة في عام ٢٠٠١ إنشاء فرع تترانيا المعني بالقضاء على ختان الإناث، ويشكل هذا الفرع جزءاً لا يتجزأ من شبكة شرق أفريقيا. ولهذا الفرع أمانة تتكون من مختلف المعنيين، بمن في ذلك المنظمات غير الحكومية، وتنسق أعماله وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفل.

٧٤ - حكومة تترانيا من الحكومات الموقعة على إعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن المرأة والتنمية (عام ١٩٩٧)، وعلى تعديله بشأن منع واستئصال العنف ضد المرأة والطفل (عام ١٩٩٨). والإعلان التزام من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوضع المرأة بقوة على جدول أعمال برنامج عمل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومبادرات بناء المجتمعات. وعلى أساس الإعلان والتعديل، استهلت الحكومة في عام ٢٠٠١ إعداد خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، التي نوقشت سابقاً. وقد تمت ترجمة إعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتعديله إلى اللغة الكيسواحيلية لتيسيرهما لغالبية التترانيين على مستوى القاعدة.

٧٥ - وفي عام ٢٠٠١، أنشأت تترانيا لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وتحقق اللجنة في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان. وتعمل اللجنة أيضاً على تعزيز مواءمة التشريعات الوطنية وترصد التزام الدستور بمعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان. وفي هذا المسعى، أظهرت اللجنة أهمية المرأة، وأنشأت في عام ٢٠٠٤ مكتب خاص معني بالثقافة العامة وحقوق المرأة.

٧٦ - وقد أجرت الحكومة والمنظمات غير الحكومية عدداً من الدراسات المتعلقة بالعنف ضد المسنات. وعلى أساس الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسات، نظمت حملات لمكافحة قتل المسنات للاشتباه في أنهن ساحرات. فضلاً عن ذلك، استخدم اليوم الدولي للمرأة لتوعية المجتمع بضرورة وقف العنف ضد المرأة واحترام كرامة الإنسان بصورة عامة. ونتيجة لهذه المبادرات، ازداد عدد النساء المستعدات للإبلاغ عن حالات عنف ضدهن أو ضد أطفالهن. ويبين الجدول ٢ زيادة عدد النساء اللواتي أبلغن عن انتهاك حقوقهن وتعرضهن للمضايقة أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ .

الجدول ٢

عدد النساء اللواتي أبلغن عن انتهاك حقوقهن وتعرضهن للمضايقة، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣

السنوات	نوع العنف					
	الاغتصاب	المضايقة	الضرب	اللواط	قتل المسنات	المجموع
٢٠٠٠	٣ ١١٦	٣٧١	٣٤٥	٢٨	٣٧١	٤ ٢٣١
٢٠٠١	٣ ٤٤٤	٦٧٨	٤٣٢	٢٧	٤٠٥	٤ ٩٨٦
٢٠٠٢	٣ ٥٠٤	٥٤٨	٦٠٤	٣٥	٣٨٨	٥ ٠٧٩
٢٠٠٣	٣ ٠٨٩	٥٩٢	٦٩٨	٣٠	٣٠٨	٤ ٧١٧
المجموع	١٣ ١٥٣	٢ ١٨٩	٢ ٠٧٩	١٢٠	١ ٤٧٢	١٩ ٠١٣

المصدر: شرطة تنزانيا – التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣.

٧٧ – تدير الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، برامج لزيادة وعي لجان المدارس ومحاكم أحياء المدن وأطفال المدارس بشأن حقوق المرأة والطفل.

٧٨ – وجرت مراجعة مناهج مؤسسات تدريب الشرطة وقضاة الصلح لإدراج مواضيع تتعلق بمعالجة قضايا العنف ضد المرأة والطفل. فضلاً عن ذلك، شكلت القاضيات وقاضيات الصلح في عام ٢٠٠٠ جمعية القاضيات التنزانيات، التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى التأكيد على دورهن في المجتمع وتحديد القوانين التي تقيد المرأة. وهذا مكنهن من تقديم توصية بتعديلات محتملة وإصدار أحكام تراعي المنظور الجنساني. وقدمت الحكومة والمنظمات غير الحكومية للجمهور تدريباً شبه قانوني لتخفيف العنف وتشجيع دعم المجتمعات المحلية في تخفيف استغلال المرأة والطفل ومعالجة القضايا على مستوى القاعدة. ولوحظ أيضاً وجود زيادة كبيرة في عدد النساء اللواتي احترفن العمل في مهنة القانون، مما يحسن من وصول المرأة إلى الخدمات القانونية.

٧٩ – وقد اتخذت حكومة تنزانيا، بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية، عدة تدابير لتعزيز محو الأمية القانونية بين النساء وتعريف النساء بحقوقهن من خلال وسائط الإعلام وبرامج التوعية. وجرى توزيع معلومات قانونية باللغة الكيسواحيلية على هيئة كتيبات ومنشورات وملصقات ونشرات وأوراق. وأسفر هذا عن تكوين موقف إيجابي لدى القائمين على تنفيذ القانون تجاه الحقوق القانونية للمرأة وزيادة ثقة المرأة التنزانية في السعي للحصول على حقوقها.

٣-٢ التمكين الاقتصادي

٨٠ - اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٠ سياسة وطنية لتقديم القروض الصغيرة توفر مبادئ توجيهية لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية. وتقضي هذه السياسة ببذل جهود خاصة لإدخال آليات من شأنها أن تجعل وصول المرأة والرجل إلى الخدمات المالية ممكناً. وتوفر هذه السياسة أيضاً مرونة في تنظيم مؤسسات تقديم القروض الصغيرة، بما فيها المؤسسات التي تنشأ خصيصاً لتقديم التمويل للنساء وتلك التي تُنشأ لتقديم التمويل للنساء والرجال على حد سواء. وأدت سياسة تقديم القروض الصغيرة إلى تنقيح أو وضع سياسات أخرى تحدد حالات التدخل التي من شأنها أن تشجع منظمي الأعمال الحرة من السكان الأصليين والنساء والشباب والمعوقين على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

٨١ - وفي هذا الصدد، شجعت الحكومة، بالتعاون مع جهات معنية أخرى، بشكل ملحوظ تكوين مجموعات نسائية منتجة، مثل رابطات الادخار والائتمان التعاونية الرسمية، ورابطات الادخار والائتمان، وهي منظمات أهلية غير رسمية. وأكثر من ٦٠ في المائة من هذه المجموعات النسائية المنشأة مجموعات ريفية. وتزداد أعداد النساء الريفيات اللواتي يصبحن أعضاءً في رابطات الادخار والائتمان غير الرسمية التي توفر خدمات ائتمان محدودة. ويجري تشجيع النساء على تعزيز هذه الروابط لرفع مستواها إلى روابط ادخار وائتمان تعاونية مسجلة. وأظهر تشجيع النساء على تشكيل روابط ادخار وائتمان تعاونية نتائج إيجابية، حيث ازداد عدد النساء الأعضاء في هذه الروابط من ٦٦٧ ٢٦ امرأة (١٧ في المائة) في عام ٢٠٠٢ إلى ٧٢٨ ٣٢ (٢٠ في المائة) في عام ٢٠٠٣، إلى ٦٧١ ٨٤ (٣٤ في المائة) في عام ٢٠٠٤ إلى ٩٤٩ ٨٥ (٣٤ في المائة) في عام ٢٠٠٥.

٨٢ - ودربت الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، النساء على مهارات تنظيم الأعمال التجارية والمهارات القيادية. وقُدمت المساعدة إلى ٢٨٣ ١ امرأة من منظِّمات الأعمال الحرة للمشاركة في معرض التجارة الدولي في دار السلام في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤. وحصلت النساء اللواتي تلقين المساعدة على شهادات بأن منتجاتهن مستوفية للمعايير، وشاركن في معارض تجارية دولية ومحلية، تمكَّن من خلالها من تسويق منتجاتهن واكتساب خبرة في التسويق وتطوير المنتجات والتعلم بعضهن من بعض. وأسهم تبادل الخبرات أثناء المعارض التجارية في بناء الثقة بين النساء، وهذا عنصر مهم في معالجة تحديات المنافسة في التجارة وتحديات العولمة. وسجلت أفضل الممارسات في مجالات زيادة المبيعات وتوليد الدخل والقدرة على تلبية احتياجات الأسرة. ويسَّر إنشاء الصلات والشبكات الوصول إلى منافذ أسواق أوسع.

الرسم البياني ٤: نسبة النساء والرجال الأعضاء في رابطات الادخار والائتمان التعاونية، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥

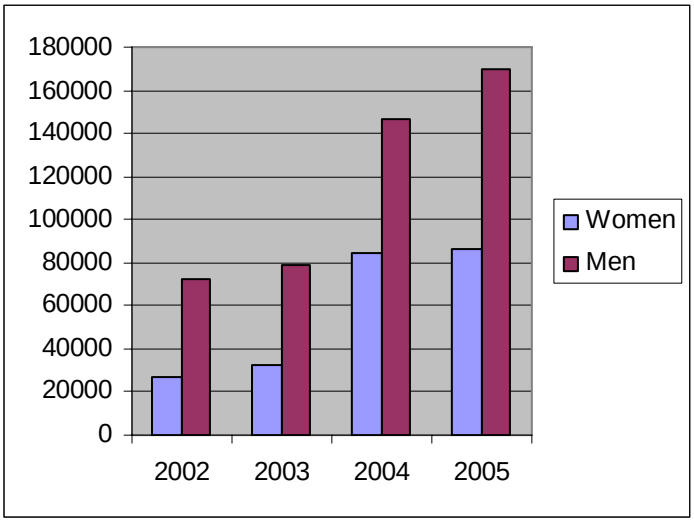

المصدر: وزارة التعاونيات والتسويق، عام ٢٠٠٤.

٨٣ – ونفذت الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، مبادرة ميزانية المرأة. وتنطوي هذه المبادرة على تطوير أدوات للمرأة لإعداد الميزانية وبناء القدرة لدى مسؤلات الميزانية في وزارات منتقاة. ونتيجة لذلك، أصبح إعداد المرأة للميزانية مسألة مؤسسية في وزارة المالية ومكتب الرئيس – التخطيط والخصخصة. وزودت جميع الوزارات والسلطات الإقليمية والمحلية، التي تشجع إعداد ميزانيات تراعي المنظور الجنساني، بمبادئ توجيهية وقوائم تفقد تتعلق بتعميم المنظور الجنساني في إعداد الميزانيات. وفُوضت الوزارات ومؤسسات أخرى صلاحية جمع البيانات وتحليلها وتقديمها بعد تحليلها على أساس جنساني لاتخاذ قرارات السياسة العامة والاستخدامات الأخرى.

٨٤– وتنفذ الحكومة أيضاً برامج تنمية ريفية. ولتحقيق أقصى قدر من الكفاءة، أنشأت الحكومة في عام ٢٠٠٠ صندوق العمل الاجتماعي التزاني لضمان أن تتلقى مبادرات التنمية الموجهة في مختلف مناطق البلد الدعم في الوقت المناسب وعلى نحو يتسم بفعالية التكاليف. وتشارك المجتمعات المحلية في إعداد وتنفيذ المشاريع والأنشطة. وفي جميع الأنشطة التي تمول من صندوق العمل الاجتماعي التزاني تمثل المرأة والرجل في لجان الإدارة في المجتمعات المحلية

بنسبة ٥٠ في المائة لكل منهما، وتشارك المرأة مشاركة كاملة في تحديد وتنفيذ المشاريع. وتتعلق المشاريع المنفذة بالتعليم والصحة والمياه والبنى الأساسية، مما أسهم إلى حد كبير في تخفيف عبء العمل الثقيل الملقى على كاهل المرأة، متيحاً لها الوقت للمشاركة بفعالية في أنشطة تنمية المجتمع المحلي.

٣-٣ التعليم والتدريب والاستخدام

٣-٣-١ التعليم

٨٥- تسلم سياسة التعليم والتدريب التنزانية لعام ١٩٩٥ بأن نظام التعليم الجيد هو النظام الفعال من الناحيتين الكمية والنوعية. ولتحقيق ذلك، تهدف هذه السياسة، من بين أمور أخرى، إلى تعزيز وصول جميع المواطنين بغض النظر عن نوع جنسهم إلى التعليم على نحو منصف؛ وتشجيع التوزيع المنصف للمؤسسات والموارد التعليمية وتوسيع وتحسين تعليم الفتيات. وتملي هذه السياسة استعراض المنهاج للتخلص من الصور النمطية للمرأة في الكتب المقررة وفي الممارسات في غرفة الصف؛ وزيادة وتشجيع مشاركة الفتيات وتحصيلهن الأكاديمي. وانطلاقاً من هذه السياسة، وضعت البرامج التالية:

٨٦ - ابتداءً من الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، نفذت الحكومة نهجاً في التعليم على صعيد القطاع بأسره، وذلك من خلال برنامج تطوير قطاع التعليم، في محاولة لتعزيز المساواة والإنصاف في تقديم التعليم على صعيد البلد بأسره. ويتكون برنامج تطوير قطاع التعليم من ثلاثة عناصر، هي التعليم الأساسي الذي يضم التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية، والتعليم المهني وتعليم الحِرَف، والتعليم العالي والتدريب.

٨٧ - وفي عام ٢٠٠٣، وضعت وأصدرت وزارة التعليم والثقافة مقرراً لمدارس ما قبل المرحلة الابتدائية لكي يستعمل في جميع المدارس. ويدرب مدرسو مدارس ما قبل المرحلة الابتدائية لمدة ستة أشهر في كليات لتدريب المعلمين في البلد. وطلب إلى جميع المدارس الابتدائية بناء صفوف لمرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية وقبول الطلاب من كلا الجنسين والاحتفاظ ببيانات موزعة بحسب نوع الجنس لكي تُدخل في نظام معلومات إدارة التعليم في وزارة التعليم والثقافة. وفي عام ٢٠٠٤، كان عدد الطلاب الملتحقين بمدارس ما قبل المرحلة الابتدائية الحكومية والخاصة ٥٤٣ ٥٤٧ طالباً وطالبة، وكانت نسبة الأولاد إلى البنات ٥١ إلى ٤٩.

٨٨ - ومنذ عام ٢٠٠١، عملت الحكومة والشركاء في التنمية على تنفيذ خطة تطوير التعليم الابتدائي. وأدت خطة تطوير التعليم الابتدائي، في إطار برنامج تطوير قطاع التعليم،

إلى زيادة ملحوظة في التحاق الأولاد والفتيات الذين هم في سن الدراسة بالمدارس. وأدى تنفيذ اللوائح والقواعد التنظيمية المتعلقة بالالتحاق بالمدارس والبقاء فيها إلى تيسير بقاء الفتيات والأولاد في المدارس. فضلاً عن ذلك، ازدادت إمكانية الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها نتيجة لإلغاء تكاليف التعليم المباشرة، مثل الرسوم المدرسية. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ مجموع عدد الطلاب في المدارس الابتدائية ٣٣٨ ٩٨١ ٥ طالباً وطالبة، من بينهم ٣٢٠ ٩٢٩ ٢ طالبة و ٠١٨ ٠٥٢ ٣ طالباً. وازداد عدد هؤلاء الطلاب في عام ٢٠٠٤ إلى ٠٦٣ ٠٨٣ ٧ طالباً وطالبة، من بينهم ٨٢٢ ٤٥٦ ٣ طالبة و ٢٤١ ٦٢٦ ٣ طالباً. ووفرت الحكومة أيضاً مِنَحاً فردية وبنى تحتية محسنة للمدارس، وبنت مزيداً من غرف الصفوف. وازداد عدد المدارس من ٢٨٦ ١٢ مدرسة فيها ٦٧٥ ١٥٠ مساقاً تعليمياً في عام ٢٠٠٢ إلى ٦٨٩ ١٢ مدرسة فيها ٠٥٩ ١٩٠ مساقاً دراسياً في عام ٢٠٠٤.

الرسم البياني ٥: النسبة الصافية لالتحاق الفتيات والأولاد بالمدارس الابتدائية، ١٩٩٨-٢٠٠٤

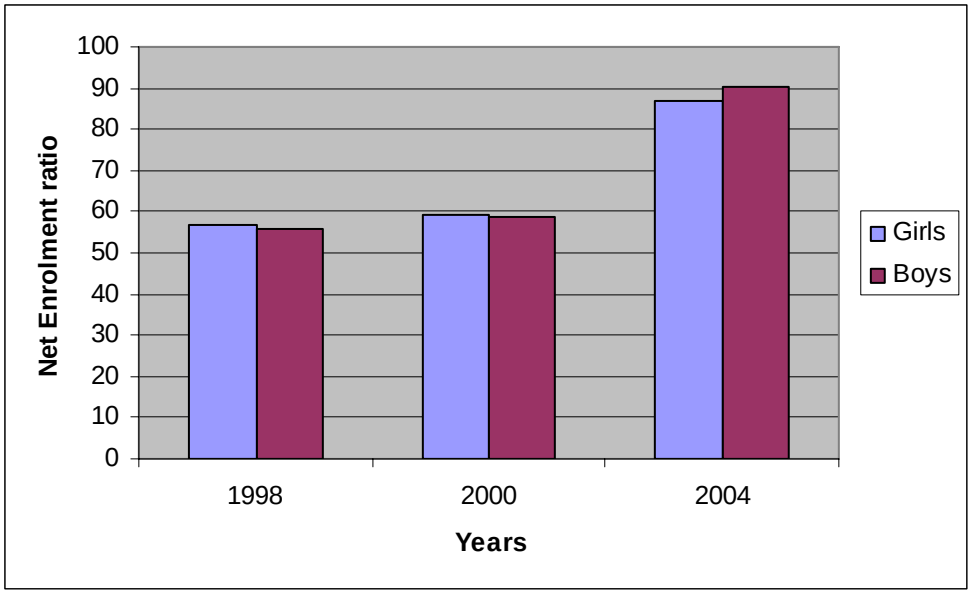

المصدر: وزارة التعليم والثقافة، إحصاءات التعليم الأساسية (عام ٢٠٠٤).

٨٩ - وأدى برنامج تطوير قطاع التعليم ككل إلى تخفيض التباين بين الجنسين في أعداد الملتحقين بالتعليم الابتدائي. ففي حين كانت نسبة الالتحاق ٤٨ في المائة بالنسبة للفتيات و ٥٢ في المائة بالنسبة للأولاد في عام ٢٠٠٣، أصبحت ٤٩,١ في المائة بالنسبة للفتيات و ٥٠,٩ في المائة بالنسبة للأولاد في عام ٢٠٠٤. وفي حزيران/ يونيه ٢٠٠٣، كان مجموع

الطلاب الملتحقين بالمدارس ٨٨٩ ٤٧٥ ١ طالباً وطالبة، منهم ٦٨٥ ٧١٥ طالبة (أي ٤٨,٤٩ في المائة). وازدادت النسبة الصافة للالتحاق بالمدارس من ٥٧ في المائة بالنسبة للفتيات و ٥٦ في المائة بالنسبة للأولاد في عام ١٩٩٨ إلى ٨٩,٤ في المائة بالنسبة للفتيات و ٩٠ في المائة بالنسبة للأولاد في عام ٢٠٠٤. وازدادت النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس من ٧٥,٨ في المائة بالنسبة للفتيات و ٧٧ في المائة بالنسبة للأولاد في عام ١٩٩٨ إلى ١٠٢,١ في المائة بالنسبة للفتيات و ١٠٨,٦ في المائة بالنسبة للأولاد في عام ٢٠٠٤ (أنظر الرسم البياني ٥ والرسم البياني ٦). وفي عام ٢٠٠٠، كانت نسبة التحاق البنات بالمدارس الابتدائية في زنجبار ٨٦,٩ في المائة.

الرسم البياني ٦: النسبة الإجمالية لالتحاق الفتيات والأولاد بالمدارس الابتدائية، ١٩٩٨-٢٠٠٤

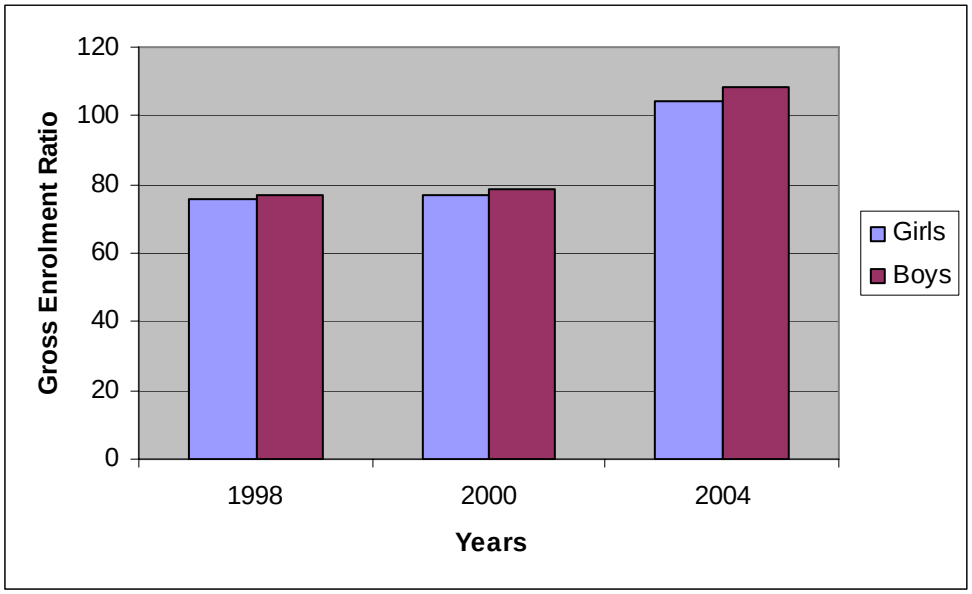

المصدر: وزارة التعليم والثقافة، إحصاءات التعليم الأساسية (٢٠٠٤).

٩٠ - وقد أدخل التعليم الأساسي التكميلي في تترانيا في عام ١٩٩٩ كمشروع تجريبي، في محاولة لمحو الأمية. وقد أدمج البرنامج في برنامج تطوير التعليم الابتدائي ويجري تنفيذه على صعيد البلد بأسره. وتُتاح للأطفال الذين هم في سن الدراسة و لم يلتحقوا بالمدارس والأطفال المتسربين من المدارس فرصة ليحصلوا على التعليم الابتدائي في ثلاث سنوات بدلاً من سبع سنوات. ويمكن للطلاب الذين يكون أداؤهم جيداً الالتحاق بالتعليم الثانوي

الرسمي. ويوجد برنامج مماثل في زنجبار، يسمى "فرصة التعلم البديلة للمتسربين من المدارس".

٩١ - ومع أن التعليم الابتدائي إلزامي كما ينص قانون التعليم لعام ١٩٧٨، فإن بعض الفتيات والأولاد يتسربون من المدارس قبل إكمال التعليم الابتدائي نتيجة لأسباب عديدة، منها التقاعس والحمل والزواج المبكر والمساعدة في أداء الأعمال المنزلية والأعمال التجارية الصغيرة. وفي عام ١٩٩٨، بلغ عدد الفتيات المتسربات من المدارس بسبب الحمل ٠٨٠ ٣ فتاة، وفي عام ٢٠٠٤ بلغ عدد المتسربات لنفس السبب ٥٥٠ ٢ فتاة. فضلاً عن ذلك، فإن مجموع عدد المتسربات من المدارس لأسباب عديدة تناقص من ٤٧٢ ٦ فتاة في عام ١٩٩٩ إلى ٨٣٠ ٥ فتاة في عام ٢٠٠٤. ويعزى التناقص في عدد المتسربات من المدارس إلى حد كبير إلى استراتيجيات إبقاء الطلاب في المدارس التي اعتمدتها خطة تطوير التعليم الابتدائي.

الرسم البياني ٧: عدد الفتيات والأولاد الملتحقين بالمدارس الثانوية على المستوى "صفر"، (النموذج ١-٤)

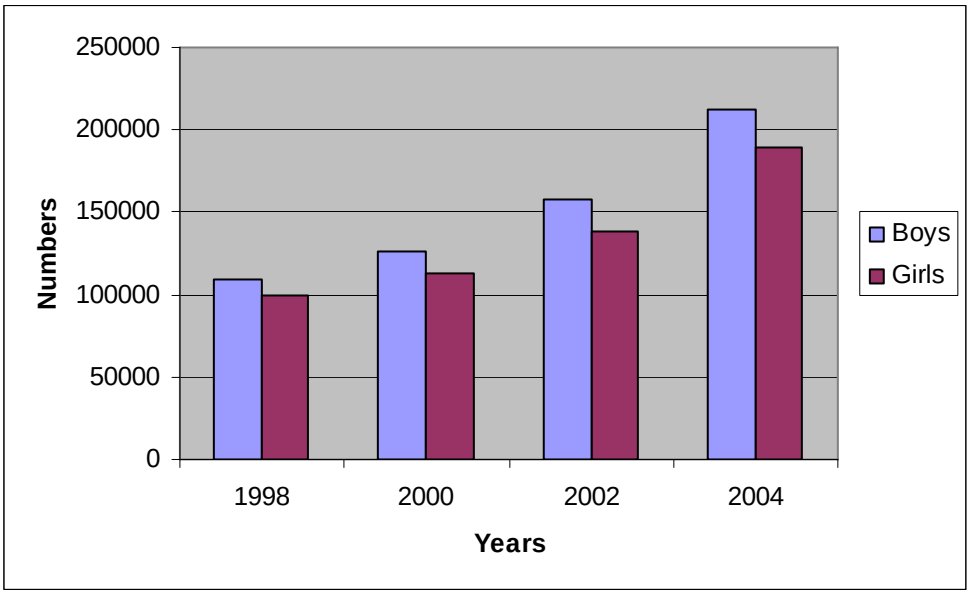

المصدر: وزارة التعليم والثقافة، إحصاءات التعليم الأساسية لعام ٢٠٠٤.

٩٢ - واعتباراً من عام ٢٠٠٥، شرعت الحكومة في تنفيذ خطة تطوير التعليم الثانوي. ولتعزيز المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم الثانوي، استهلت الحكومة برنامج

تعليم الفتيات المعتمد على المجتمعات المحلية، في إطار برنامج تطوير قطاع التعليم، لتشجيع الجمهور والمستثمرين من القطاع الخاص على بناء مساكن للفتيات ومدارس داخلية. ونتيجة لهذا الجهد، من بين عوامل أخرى، ازداد عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس من ٤٠٢ ٩٩ فتاة و ٣٣٦ ١٠٩ ولداً في عام ١٩٩٨ إلى ١٩٨ ١٨٩ فتاة و ٤٠٠ ٢١٢ ولد في عام ٢٠٠٤. وازداد عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي على المستوى "ألف" من ٠٧٢ ٦ فتاة في عام ١٩٩٨ إلى ٧٦٥ ١٠ فتاة في عام ٢٠٠٤ (أنظر الرسم البياني ٧ والرسم البياني ٨).

٩٣ - وفي معرض توفير توزيع منصف للمؤسسات والموارد التعليمية، زادت الحكومة والقطاع الخاص عدد المدارس الثانوية من ٧٨١ مدرسة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٩١ ١ مدرسة في عام ٢٠٠٤. ففي عام ٢٠٠٤، كانت توجد ٨٢٨ مدرسة ثانوية حكومية و ٤٦٣ مدرسة ثانوية خاصة.

الرسم البياني ٨ عدد الفتيات والأولاد الملتحقين بالمدارس الثانوية على المستوى "ألف"، (النموذج ٥-٦)

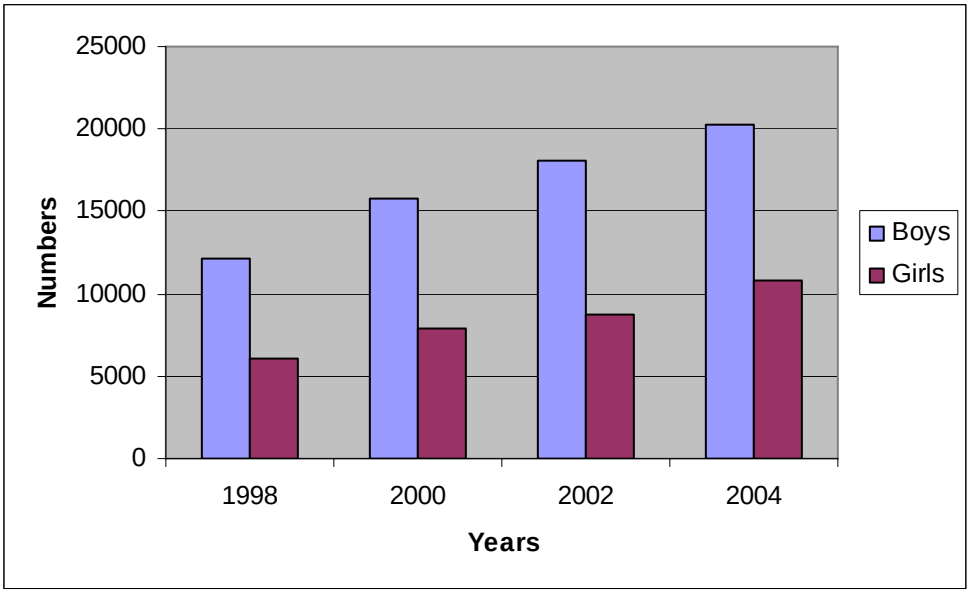

المصدر: وزارة التعليم والثقافة، إحصاءات التعليم الأساسي لعام ٢٠٠٤.

٩٤- ولتعزيز حصول الفقراء على التعليم، أنشئت صناديق ائتمان للتعليم في مختلف المقاطعات لمساعدة الفتيات والأولاد الذين يكون أداؤهم جيداً في الامتحانات، ولكنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف التعليم الثانوي. وقد أنشئ في وزارة التعليم والثقافة صندوق خاص للفتيات يعرف باسم برنامج دعم التعليم الثانوي للبنات. وأثناء الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، استفادت من هذا البرنامج ٩٨٠ ٢ فتاة. والآن، أدمج برنامج دعم التعليم الثانوي للبنات في ميزانية الوزارة من أجل استدامته.

الرسم البياني ٩: عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، الأعوام الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥

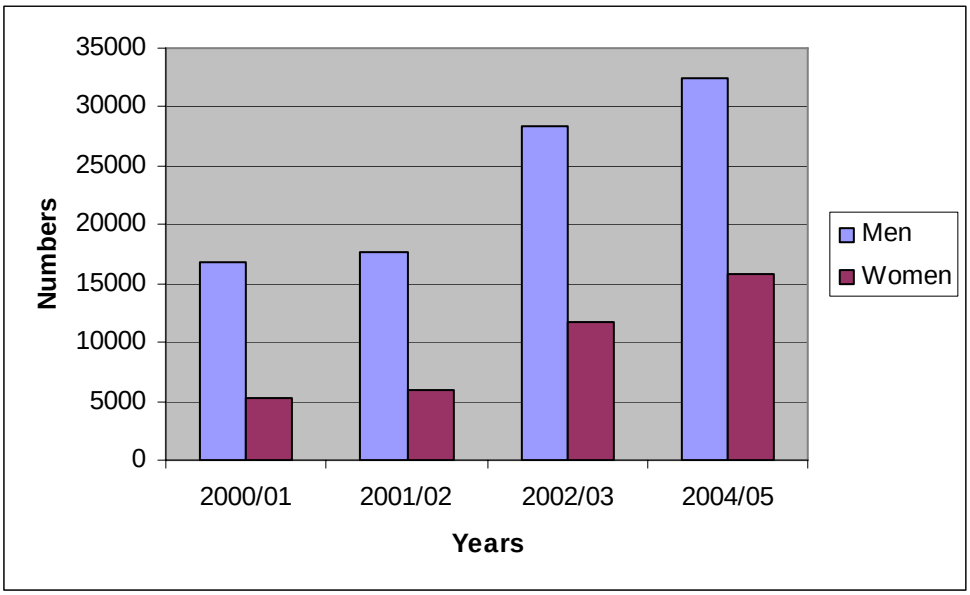

المصدر: جمهورية تنزانيا المتحدة (عام ٢٠٠٤)، إحصاءات أساسية تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي، الأعوام ٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٩٥ - وأنشئ برنامج البعد الجنساني لتعزيز حصول الفتيات على التعليم الجامعي. وقد استهل في عام ١٩٩٧ برنامج لطالبات العلوم قبل بدء الدراسة الجامعية بغرض تحسين مؤهلات الطالبات اللواتي يتقدمن بطلبات للالتحاق بمختلف المساقات الدراسية العلمية وذلك بتوفير صفوف تقوية لهن لتحسين أدائهن وبقائهن في كليات العلوم والرياضيات. ويقدم تدريب التقوية قبل بدء السنة الدراسية. ومنذ عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٥، التحقت

بالتعليم الجامعي في إطار هذا البرنامج ٥٦٣ طالبة. وفي عام ٢٠٠١، استهل برنامج منح للجامعيات بهدف زيادة الطالبات الملتحقات بالتعليم على المستوى الجامعي. وتمول الحكومة والشركاء في التنمية هذا البرنامج. وفي الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥، التحق بالدراسة الجامعية ما مجموعه ٢٩١ طالبة. ونتيجة لهذا البرنامج، من بين أشياء أخرى، ازداد عدد الطالبات الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي من ٢١٣ ٥ طالبة (أي ٢٣,٧ في المائة) في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٧٨٢ ١٥ طالبة (أي ٣٢,٧ في المائة) في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وفي زنجبار، كانت في عام ٢٠٠٣ نسبة الطالبات في الجامعات الحكومية ٣٤ في المائة، بينما بلغت نسبتهن في الجامعات الخاصة ٤٩ في المائة. ويبين الرسم البياني ٩ زيادة عدد الطلاب، الإناث والذكور، الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي بين العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ والعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

٩٦ – اعتباراً من عام ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة صندوق قروض لتمويل التعليم العالي بهدف توفير الموارد الضرورية لطلاب التعليم العالي الذين لا يملكون بدونه الوسائل التي تمكنهم من مواصلة الدراسات العليا.

٣-٣-٢ التدريب

٩٧ – تمكن سياسة التدريب المهني من وضع البرامج اللازمة لسوق العمل. فعلى سبيل المثال، تدرب كلية تطوير الحِرَف أفراداً من المجتمع المحلي على حِرَف تمكنهم من اكتساب مهارات مدرة للدخل. وبعض البرامج المخصصة للمرأة توفر للمرأة مهارات محسنة تمكنها من تعزيز أدائها، وتحسن أيضاً وضعها في المجتمع وتضيف قيمة إلى الوظيفة التي تشغلها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي. وقد انضم عدد قليل من النساء إلى التدريب المهني، الذي يوفر مهارات للعمل في أعمال السباكة وتصليح السيارات والمعدات والبناء. وإدراكاً لأهمية تحسين مشاركة الفتيات في التدريب المهني، وضعت سلطة التدريب المهني استراتيجية لتمكين الفتيات والنساء من تعلم مختلف الحِرَف. ونتيجة لذلك، بلغ في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ عدد الملتحقين بدورات تدريبية طويلة وقصيرة في هذه المؤسسات ٩٥٩ ١٤٥ شخصاً، من بينهم ٥٥٠ ٥٢ امرأة (أي بنسبة ٣٦ في المائة).

٩٨ – فضلاً عن ذلك، لم يلتحق بمؤسسات التدريب التقني سوى عدد قليل من الفتيات لأسباب شتى، من بينها أنه لا يوجد سوى عدد قليل من المدارس الثانوية التقنية التي تقبل الفتيات؛ وأداء الفتيات الضعيف في موضوعي الرياضيات والعلوم، وهما موضوعان أساسيان للالتحاق بالمؤسسات التقنية والتكنولوجية. ولكن، نتيجة لبرامج التوعية التي تهدف إلى تشجيع الفتيات على الالتحاق بالتعليم التقني، فإن عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بمؤسسات

التعليم التقني يزداد باطراد. فعلى سبيل المثال، كانت توجد ١٦٨ طالبة أي ٧,٧ في المائة من مجموع الطلاب) في مؤسسات التدريب التقني في العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١، وازداد العدد إلى ٣٤٧ طالبة (أي ١٥,٥ في المائة من مجموع الطلاب) للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويبين الرسم البياني ١٠ الزيادة الطفيفة في عدد الطالبات الملتحقات بمؤسسات التدريب التقني.

الرسم البياني ١٠: عدد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم التقني، الأعوام الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠٠٤/٢٠٠٥

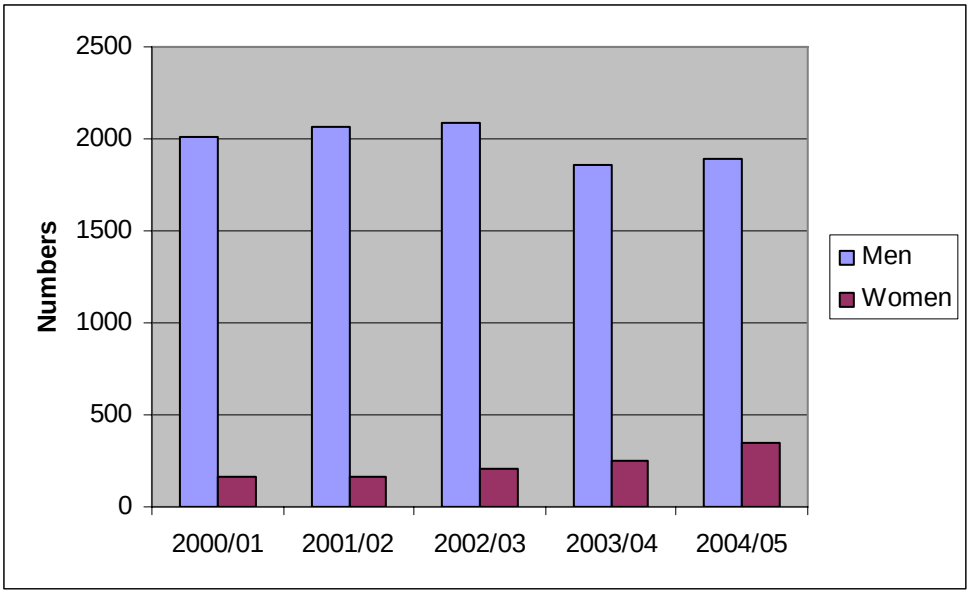

المصدر: جمهورية تنزانيا المتحدة (عام ٢٠٠٤)، إحصاءات أساسية تتعلق بالعلوم والتكنولوجية والتعليم العالي، الأعوام الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٣-٣-٣ صندوق تدريب المرأة التنزانية

٩٩ - بدعم مالي من حكومة كندا، نفذت الحكومة المرحلة الثانية من صندوق تدريب المرأة التنزانية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣. وكان هدف هذا الصندوق تحسين مهارات المرأة التقنية والإدارية وزيادة عدد المدربات والمؤهلات. ودرب هذا الصندوق ٤٦٢ امرأة على مستويات مختلفة، في برامج تدريبية طويلة وقصيرة الأجل. وتلقت ٢٧٢ امرأة تدريباً في مجموعات في برامج أعدت خصيصاً لكل مجموعة. وغطت الدورات التدريبية المهارات

الإدارية والتنظيمية، والتوجيه الوظيفي وتقديم المشورة، والتخطيط والقانون والعلوم، من بين مهارات أخرى. والتحقت ١٨٨ امرأة في دورات للتوعية بالفرق بين الجنسين ومهارات تنظيم الأعمال الحرة. وكان للتدريب في إطار صندوق تدريب المرأة التزانية تأثير على أداء المرأة في الوظائف الرفيعة المستوى والأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، جرى ترفيع ثلاث نساء إلى منصب مساعدة مدير بعد أن أكملن دراستهن، وحصلت اثنتان على مراكز سياسية عليا، منصب نائب أمين عام للشباب ومنصب مفوض منطقة.

٣-٣-٤ التربية

١٠٠ - في عام ٢٠٠٠، كانت توجد في البلد ٤٠ كلية لتدريب المعلمين، توفر للمدارس معلمين يحملون دبلوم تربية وشهادة مستويات من الدرجة "ألف"، وقد ازداد عدد هذه الكليات في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٥ كلية. وفي عام ١٩٩٨، كانت توجد ٢ ٠٥٧ معلمة متدربة في معاهد التدريب الحكومية. وبفضل برنامج تطوير قطاع التعليم، ازداد عدد المعلمات المتدربات في عام ٢٠٠٤ إلى ١٤ ٦٤٧ معلمة، وازدادت نسبة المعلمات في المدارس الابتدائية من ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويبين الرسم البياني ١١ زيادة المعلمين المتدربين (نساء ورجالاً) في كليات تدريب المعلمين الحكومية، لتلبية الزيادة في الطلب على المعلمين نتيجة لزيادة عدد الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية.

الرسم البياني ١١: عدد الملتحقين بكليات تدريب المعلمين الحكومية، ١٩٩٨ – ٢٠٠٤

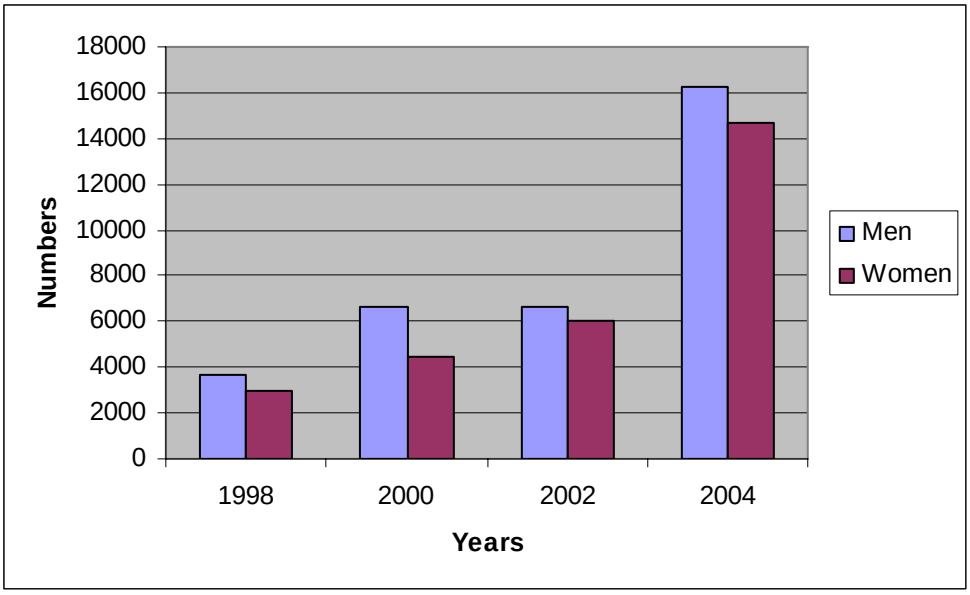

المصدر: وزارة التعليم والثقافة، إحصاءات التعليم الأساسية لعام ٢٠٠٤.

٣-٣-٥ التعليم الخاص

١٠١ - في إطار خطة تطوير التعليم الابتدائي، ازداد عدد الطلاب المعوقين في المدارس الابتدائية من ٣ ٤٥٢ طالباً وطالبة (٢ ١١٤ طالباً و ١ ٣٣٨ طالبة) في عام ١٩٩٨ إلى ١٦ ٢٥٧ طالباً وطالبة (٩ ١٤٢ طالباً و ٧ ١٩٥ طالبة). ولا يعرف عدد الأطفال المعوقين بدقة، لأن العادات والتقاليد تعتبر الأطفال المعوقين لعنة، ولذلك يجري إخفاؤهم عن الجمهور. ويجري توعية المجتمع ضد هذه المواقف، ويجري إلحاق الأطفال المعوقين بالمدارس بصورة متزايدة. ويبين الرسم البياني ١٢ زيادة الطلاب الذين هم بحاجة إلى تعليم خاص الملتحقين بالمدارس في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٤.

الرسم البياني ١٢ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص، ١٩٩٨ – ٢٠٠٤

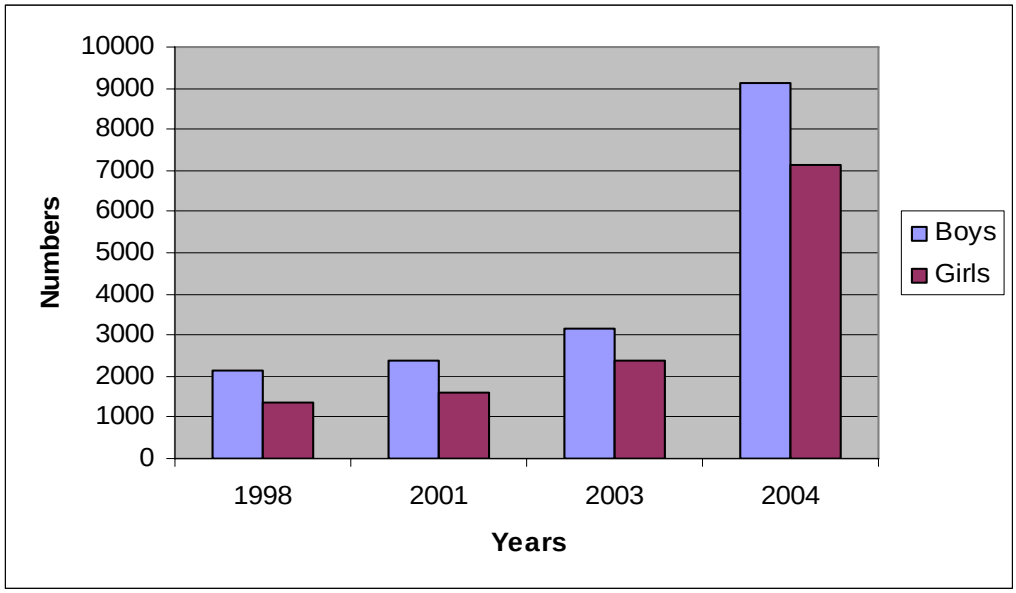

المصدر: وزارة التعليم والثقافة، إحصاءات التعليم الأساسية لعام ٢٠٠٤.

٣-٣-٦ الإعداد للحياة الأسرية

١٠٢ - في عام ١٩٩٨، أدخل موضوع الإعداد للحياة الأسرية في منهاج المدارس الابتدائية والثانوية وكليات تدريب المعلمين. ويتكون موضوع الإعداد للحياة الأسرية من أربعة عناصر رئيسية ذات صلة، وهي: ديناميكيات السكان وتبعاتها، والصحة الإنجابية والصحة الجنسية بما فيها تنظيم الأسرة، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي و فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ومختلف جوانب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويوفر الإعداد للحياة الأسرية للشباب المعرفة والمهارة اللتين تمكناهم من تحديد خيارات واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم ورفاههم.

٣-٣-٧ الأنشطة الترويحية

١٠٣ - تحد الممارسات الثقافية من مشاركة الفتيات والنساء مشاركة كاملة في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية. وقد وضعت برامج لتوعية المجتمع والفتيات الصغيرات لبناء الثقة والاعتداد بالنفس ليتسنى لهن التخلص من هذه الحواجز الثقافية. ووضعت الحكومة سياسة

لتنمية الأنشطة الرياضية (عام ٢٠٠٠)، تشجع الرجال والنساء والأولاد والفتيات على المشاركة في الأنشطة الرياضية والترويحية.

١٠٤ - وقد وضعت استراتيجيات لتشجيع الأنشطة الرياضية. وتوجد أنشطة تربية بدنية في جميع المدارس الابتدائية والثانوية، يشارك فيها الأولاد والفتيات. وتقام مباريات رياضية سنوية بين مجموعات ومنظمات مختلفة بغية تشجيع المشاركة في الأنشطة الرياضية. فعلى سبيل المثال، توجد مباريات سنوية بين المدارس الابتدائية والثانوية ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الحكومية والوزارات، وجهات أخرى. وتشارك النساء والفتيات في هذه المباريات.

٣-٣-٨ المنهاج الدراسي

١٠٥ - جرى تنقيح معظم الكتب المدرسية ومواد التدريس التي توجد في نصوصها ومضامينها ورسوماتها التوضيحية قوالب نمطية للإناث والذكور، أو تقرر تنقيحها للتأكد من أنها حساسة جنسانياً. وأصدرت وزارة التعليم والثقافة تعليمات تقضي بأن تكون جميع مواد التدريس الجديدة حساسة جنسانياً للموافقة على استخدامها في المدارس. فضلاً عن ذلك، تجري توعية المعلمين لتعديل المواد المنحازة جنسانياً أثناء التدريس.

١٠٦ -وقد جرى تحسين أساليب التعليم ويجري تدريب المعلمين على الحساسية الجنسانية في كليات تدريب المعلمين وبرامج التوجيه. وأدخلت مساقات دراسية للتوعية الجنسانية في معاهد التعليم العالي وكليات تعليم الحِرَف.

٣-٣-٩ العمالة

١٠٧ - اعتمدت الحكومة معايير العمل الدولية من خلال سن قانون خدمات التوظيف الوطنية (عام ١٩٩٩). وينص هذا القانون على توفير فرص متساوية للنساء والرجال في الوصول إلى خدمات التوظيف. وسن البرلمان أيضاً في عام ٢٠٠٤ قانون علاقات الاستخدام والعمل. ويحظر هذا القانون التمييز في مكان العمل على أساس نوع الجنس والتفضيل الجنسي والحالة الاجتماعية والعوق والحمل. وتقضي أحكام هذا القانون أيضاً بأن يقدم أرباب العمل تقارير إلى لجنة العمل عن خططهم لتعزيز تكافؤ الفرص. وتتخذ إجراءات بأثر رجعي لوقاية وحماية الموظفات. ووضعت أيضاً استراتيجيات وبرامج لتأهيل المرأة للاستخدام بهدف ضمان المساواة والإنصاف بين الجنسين.

١٠٨ - وأنشئت في المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى مراكز لمصادر المعلومات توفر معلومات عن الأسواق وتتيح تبادل المعلومات، وتقدم هذه المؤسسات

التدريب على مهارات تنظيم الأعمال الحرة وإدارة الأعمال التجارية. وأنشأت الحكومة شباك معلومات للمرأة في وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة لتوفير معلومات وتقديم المشورة للمرأة عن فرص التدريب في العمل والحصول على منح دراسية وكيفية التصرف في المقابلات. وفي عام ٢٠٠٤، استفادت من هذا البرنامج ١٢١ امرأة.

٣-٣-٩-١ المرأة في الزراعة

١٠٩ - يعتمد معظم التنزانيون على الزراعة، وهي زراعة كفاف بصورة رئيسية. بيد أن الأسر المعيشية تنوع أنشطتها الاقتصادية. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الأسر المعيشية التي تمثل الزراعة نشاطاً رئيسياً بالنسبة لها من ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠. وكان انخفاض نشاط المرأة في القطاع الزراعي هو الأكبر، فقد انخفضت نسبة العاملات في الزراعة كنشاط رئيسي من ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠. وتحولت المرأة إلى أنشطة أخرى في القطاع غير الرسمي؛ مثل الأعمال التجارية الصغيرة، وتجهيز الأغذية، والحِرف اليدوية. وهذا مكّن المرأة من أن تصبح قوية اقتصادياً، وأصبحت بعض النساء تدفع تكاليف أبنائها في المدارس وتكاليف مختلف الخدمات. ويبين الرسم البياني ١٣ حالة المرأة في الزراعة في عام ١٩٩٢/١٩٩١ وعام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

١١٠ - أنشئ برنامج تديره الحكومة لتدريب العاملين لحساب أنفسهم على المهارات. وفي السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، استفاد من هذا البرنامج ١ ٢٥٩ شخصاً، منهم ٥٩٠ رجلاً (٤٦,٨ في المائة) و٦٦٩ امرأة (٥٣,٢ في المائة). ويبين هذا أن المرأة تقوم بدور نشط في التدرب على تنمية المهارات لتحسين كفاءتها.

٣-٣-٩-٢ المرأة في القطاع العام

١١١ - من حق الرجال والنساء العاملين في القطاع العام الحصول على أجور تتناسب مع عملهم. ويتوقف تلقّي غير المتزوجة منافع مساوية للمنافع التي تتلقاها المتزوجة على وظيفتها ومؤهلاتها العلمية. وفي عام ٢٠٠٣، شكلت نسبة النساء المستخدمات في جميع مستويات الخدمة العامة ٣٨ في المائة، كانت ٦٧ في المائة منهن مستخدمات لدى السلطات المحلية، و ٢٣ في المائة في الوزارات، و ١٠ في المائة في الأقاليم.

الرسم البياني ١٣: نسبة النساء العاملات في الزراعة، السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ والسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

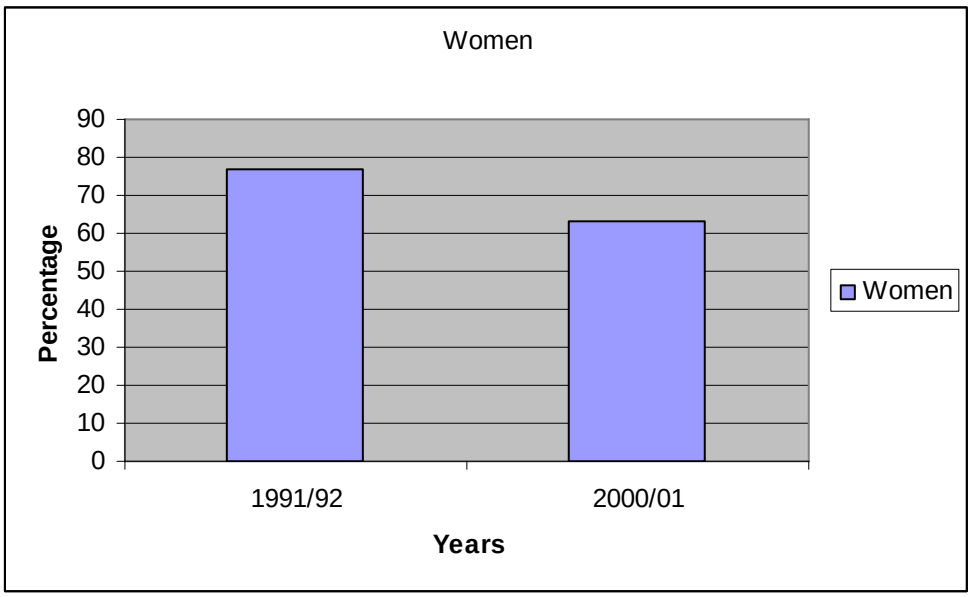

المصدر: الدراسة الاستقصائية لميزانية الأسر المعيشية عام ٢٠٠٢.

١١٢ - وباب التوظيف لشغل مختلف مناصب الخدمة العامة مفتوح للمتقدمين من النساء والرجال على أساس غير تمييزي في الإعلان عن الوظائف ووصفها وتوصيفها. بيد أن تدني المستوى التعليمي والمؤهلات والمواقف الأبوية تحد من فرص المرأة في الحصول على الوظيفة والترفيع. وهذا دفع الحكومة إلى اتخاذ شتى الإجراءات لجسر الفجوة بين الجنسين في الاستخدام. وشجعت الحكومة النساء على التقدم للوظائف المعلن عنها. فضلاً عن ذلك، يوجد إجراء بأثر رجعي بشأن تساوي الفرص في الاستخدام، يقضي بأن تعطى الأولوية في التوظيف للمرأة إذا تقدمت امرأة ورجل لنفس الوظيفة يحملان مؤهلات متماثلة. ونتيجة لذلك، زاد عدد النساء في الخدمة العامة.

١١٣ -وزاد عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب صنع القرار في الخدمة العامة. فقد زادت نسبة النساء اللواتي شغلن منصب أمين دائم من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٤. ويبين الرسم البياني ١٤ نسبة النساء اللواتي شغلن منصب أمين دائم في عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤. وفي زنجبار، كانت في عام ٢٠٠٤ نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب

أمين عام ٨,٢ في المائة. وازدادت نسبة اللواتي شغلن منصب مفوض إقليمي من ٥ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٤.

الرسم البياني ١٤: نسبة النساء اللواتي شغلن منصب أمين دائم في عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤

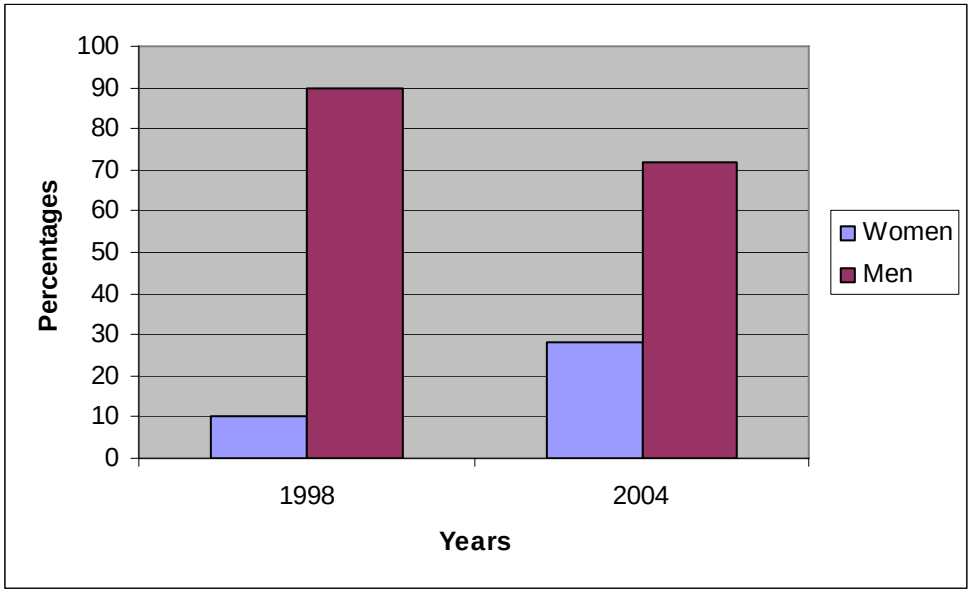

المصدر: تقرير أعدته وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة، عام ٢٠٠٤.

١١٤ -وتبلغ نسبة تمثيل المرأة حالياً، في عام ٢٠٠٦، في أفرقة الإدارة على المستوى الوزاري ١٨ في المائة. ويمثل هذا تحسناً، حيث كانت هذه النسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩٨. وهذا موضح في الجدول ٣ .

الجدول ٣

أعضاء أفرقة الإدارة في الوزارات

الرقم	الوزارة	ذكر	أنثى	مجموع	إناث %
١-	وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة	٩	٩	١٨	٥٠
٢-	مكتب رئيس الوزراء	١٦	٦	٢٢	٢٧
٣-	وزارة الصحة	٢١	٨	٢٩	٢٧
٤-	وزارة العدل وشؤون الدستور	١١	٤	١٥	٢٦
٥-	مكتب نائب الرئيس	١٢	٤	١٦	٢٥
٦-	وزارة المالية	٣٠	١٠	٤٠	٢٥
٧-	وزارة الاتصالات والنقل	٦	٢	٨	٢٥
٨-	وزارة التعليم والثقافة	١٤	٤	١٨	٢٢
٩-	وزارة العمل وتنمية الشباب والرياضة	١١	٣	١٤	٢١
١٠-	إدارة الخدمة العامة التابعة لمكتب الرئيس	٢٧	٧	٣٤	٢٠
١١-	وزارة الزراعة والأمن الغذائي	١٦	٤	٢٠	٢٠
١٢-	وزارة التعاونيات والتسويق	٩	٢	١١	١٨
١٣-	وزارة الأراضي وتطوير المستوطنات البشرية	١٤	٣	١٧	١٧
١٤-	إدارة الحكومات المحلية والأقاليم التابعة لمكتب الرئيس	١١	٢	١٣	١٥
١٥-	مكتب الرئيس، التخطيط والخصخصة	١٨	٣	٢١	١٤
١٦-	وزارة الموارد الطبيعية والسياحة	١٨	٣	٢١	١٤
١٧-	وزارة العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي	٧	١	٨	١٢
١٨-	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	١١	١	١٢	٨
١٩-	وزارة الطاقة والمعادن	١١	١	١٢	٨
٢٠-	مكتب الرئيس، المقر الرسمي للحكومة	٢٤	٢	٢٦	٧
٢١-	وزارة شؤون الوطن	١٥	١	١٦	٦
٢٢-	وزارة الأشغال	١٤	١	١٥	٦
٢٣-	وزارة تطوير المياه وتربية الماشية	١٥	صفر	١٥	صفر
٢٤-	وزارة الدفاع والخدمة الوطنية	١٠	صفر	١٠	صفر
٢٥-	وزارة الصناعة والتجارة	٧	صفر	٧	صفر
	المجموع	٣٥٧	٨١	٤٣٨	١٨

المصدر: وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة، دراسة استقصائية عام ٢٠٠٥

١١٥ - وتمكنت عدة مؤسسات أيضاً من تعيين امرأة في منصب المسؤول التنفيذي الأعلى، مثل المحاسب العام ومدقق الحسابات العام، ومسجل وزارة الخزانة، ومسجل حالات الولادة والوفيات، والمدير العام للطيران المدني، وأمين مفوض الخدمة العامة، ورئيس مجلس سلطة الإيرادات التنزانية، والمدير العام للجنة مكافحة المخدرات، والمدير العام لهيئة التعليم، والمدير العام لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الخدمة العامة، والمدير العام لشركة التأمين الوطنية، وعدة مناصب أخرى في القطاع الخاص.

١١٦ -وفي زنجبار، زاد عدد النساء اللواتي يشغلن منصب مفوض منطقة من ١٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٤، وفي عام ٢٠٠٤، وكانت نسبة النساء اللواتي شغلن منصب مدير تنفيذي لمنطقة ١٤ في المائة. ويبين الرسم البياني ١٥ زيادة نسبة النساء اللواتي شغلن منصب مدير في القطاع العام في البر التنزاني بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤.

الرسم البياني ١٥: نسبة النساء اللواتي شغلن منصب مدير في القطاع العام، عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٤

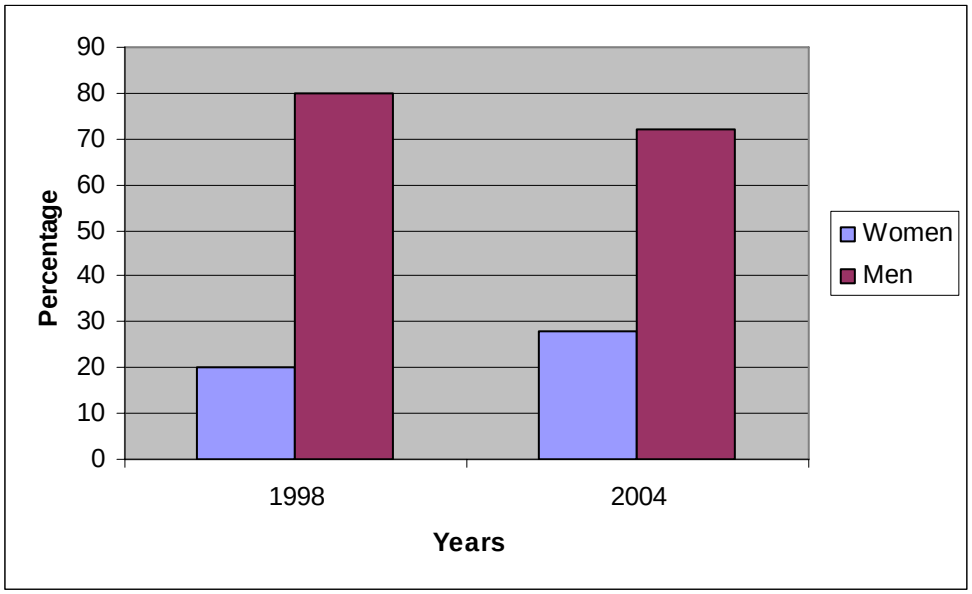

المصدر: تقرير أعدته وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة، عام ٢٠٠٤.

١١٧ - وتتضمن قوانين الخدمة العامة المعمول بها لدى حكومة تنزانيا (عام ١٩٨٤) وقانون علاقات الاستخدام والعمل لعام ٢٠٠٣، أحكاماً تنص على إجازة ولادة مدفوعة

مدها ٨٤ يوماً، تشمل الإجازة السنوية العادية التي مدها ٢٨ يوماً. وتنص هذه القوانين أيضاً على إجازة أبوة مدفوعة مقدارها سبعة أيام. إلا أن الأمهات اللواتي يمرضن أثناء الإرضاع أو الحمل يمنحن إجازة مرضية مقدارها ١٤ يوماً. وتتاح إجازة الولادة المدفوعة مرة واحدة كل ثلاث سنوات، بغض النظر عن الحالة الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، تمنح الأم المستخدمة استراحة مدها ساعتان لإرضاع طفلها حتى سن سبعة أشهر. بيد أن الحالة في القطاع الخاص مختلفة لأن أرباب العمل غير ملزمين بهذه القوانين السارية المفعول.

٣-٣-٩-٣ المرأة في القضاء

١١٨ - يزداد عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب صنع قرار في القضاء. ففي عام ٢٠٠٤، بلغت نسبة القاضيات ١٦ في المائة. وفي عام ٢٠٠٤، عينت لأول مرة قاضية في محكمة الاستئناف. وفي عام ٢٠٠٣، كانت نسبة القاضيات في المحاكم الابتدائية ٢١ في المائة. وفي عام ٢٠٠٤، شغلت امرأة منصب المدير العام لدائرة المدعي العام، وشغلت امرأة منصب قلم المحكمة التجارية، وكانت المرأة تشغل ٤٠ في المائة من مناصب المدراء. وازدادت نسبة قاضيات الصلح المقيمات من ٢٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٤.

٣-٤ الرعاية الصحية والحقوق الإنجابية

١١٩ - في عام ٢٠٠٣، واصلت الحكومة تعزيز وتحسين الخدمات العلاجية، واستعرضت السياسة الصحية (لعام ١٩٩٠) وذلك للتركيز على الرعاية الصحية الوقائية. ويجري التركيز على الخدمات الصحية التي تقدم على مستوى المناطق لتيسير الوصول إليها وجعلها في متناول يد الجميع، النساء والرجال والأطفال والشباب. وقد شجعت هذه السياسة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدينية على المشاركة في تقديم الخدمات الصحية وتنمية الموارد البشرية المتعلقة بالخدمات الصحية والرعاية الصحية.

٣-٤-١ صحة الأم والطفل

١٢٠ - وضعت استراتيجية للصحة الإنجابية وصحة الطفل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، نتيجة لإصلاح قطاع الخدمات الصحية، بغرض زيادة تقديم خدمات رعاية الأم والطفل. وأدخلت الترتيبات المؤسسية لإدارة تقديم الخدمات الصحية من خلال مجالس الصحة في المناطق ولجان الصحة في الدوائر. إضافة إلى ذلك، مكنت المجالس المرأة من المشاركة في صنع القرار باشتراطها أن تمثل المرأة والرجل في عضوية هذه المجالس بنسبة ٥٠/٥٠. ووضعت اللوائح التنظيمية لإنشاء صناديق الصحة المجتمعية بهدف تحسين الرعاية الصحية الأساسية. وتعمل

صناديق الصحة المجتمعية على إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط تقديم الخدمات الصحية، وتنفيذ الخطط التي تضعها ورصد أدائها.

١٢١ - وقد أدت هذه السياسة والاستراتيجية إلى تحسين الخدمات الصحية وتوفير الأدوية الضرورية. فعلى سبيل المثال، حدثت زيادة كبيرة في التطعيم منذ أواخر التسعينيات. ومن بين الإنجازات التي تحققت زيادة تغطية التطعيم؛ ففي عام ٢٠٠٤، بلغت التغطية ٩١,٤ في المائة بالنسبة للقاح "بي. سي. جي." المضاد للسل، و ٧٩,٩ في المائة بالنسبة للحصبة، و ٨٣ في المائة بالنسبة للقاح الثلاثي المضاد للخناق والشهاق والكزاز.

١٢٢ - وجرى تشجيع الحوامل والمرضعات، من خلال برامج وحملات توعية تغذوية وصحية، على استهلاك أغذية غنية بالطاقة واستهلاك الفواكه والخضروات، الغنية بفيتامين ألف والحديد. ويتوقع أن يكافح هذا العجز الغذائي وأن يحسن القدرة على مقاومة أمراض مثل الملاريا والحصبة والإسهال، وأن يخفض التأثيرات الضارة لفقر الدم وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وتشترط وزارة الصحة تطعيم جميع الحوامل أثناء فترة الحمل بلقاح تُكسين التيتانوس. إلا أن ٨٠ في المائة فقط من النساء تلقين في عام ٢٠٠٤ التطعيم بلقاح تُكسين التيتانوس أثناء الحمل. وفي نفس العام، جرى تطعيم ٨٥,٩ في المائة من الفئة العمرية ١٢ - ٢٣ شهراً بلقاح تُكسين التيتانوس. وقدم للنساء والأطفال فيتامين ألف كمكمل غذائي للتخفيف من حدة أمراض الحمل والولادة وأمراض الأطفال، مما أدى إلى تخفيض معدل الوفيات. وفي نفس العام، تلقى فيتامين "ألف" نحو ٤٥,٥ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.

١٢٣ - وجرى تنظيم حملات وبرامج لدعم صحة المرأة، من بينها حملات صحية تعنى بصحة الأم والطفل موجهة للنساء والرجال. إضافة إلى ذلك، يجري تشجيع الرعاية الصحية الوقائية. فعلى سبيل المثال، لتخفيف انتشار الملاريا، تقدم المستوصفات للحوامل بأسعار معقولة شباكاً معالجة بمادة كيميائية للحماية من البعوض بغرض الوقاية من الملاريا.

١٢٤ - وقد حدثت زيادة في نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية محترفة قبل الولادة، على وجه التحديد من طبيب أو مسؤول في مستوصف أو مساعد مسؤول في مستوصف أو ممرض أو قابلة، من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٩٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ في المناطق الريفية، ومن ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٩٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ في المناطق الحضرية. وتُنصح الحامل بمراجعة المستوصفات الطبية قبل الأسبوع العشرين من الحمل ليتسنى تحديد حالتها الصحية العادية ومراقبتها بصورة منتظمة. ويبين الرسم البياني

١٦ أن نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية محترفة قبل الولادة في عام ٢٠٠٤ أعلى من نسبتهن في عام ١٩٩٩.

الرسم البياني ١٦: نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية محترفة قبل الولادة

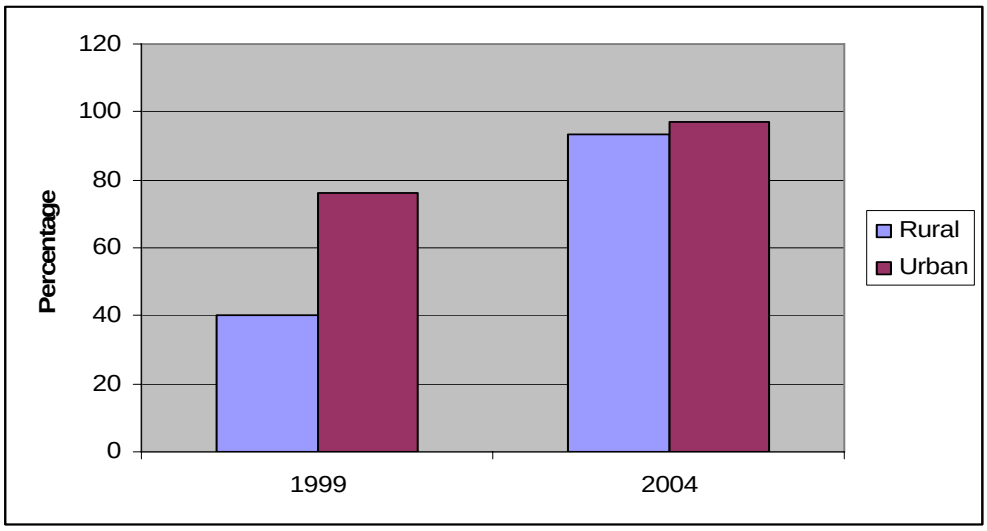

المصدر: دراسة استقصائية تنزانية ديمغرافية وصحية، عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٣-٤-٢ تنظيم الأسرة

١٢٥ - حدثت زيادة في استخدام طريقة ما لمنع الحمل في تنزانيا. وازدادت أعداد النساء اللواتي يستخدمن الأساليب الحديثة لمنع الحمل من ١٨,٢ في المائة من جميع النساء في عام ١٩٩٩ إلى ٢١ في المائة في المناطق الريفية، ومن ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٤١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويبين الرسم البياني ١٧ زيادة استخدام وسائل منع الحمل.

الرسم البياني ١٧: استعمال النساء وسائل منع الحمل في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤

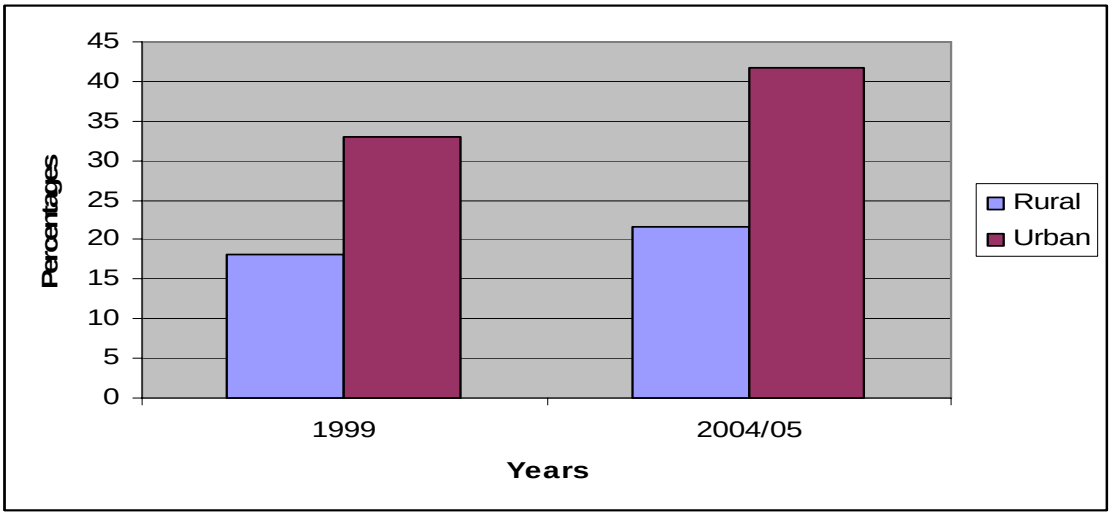

المصدر: الدراسة الاستقصائية التزانية الديمغرافية والصحية، عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

١٢٦ - وقد اتخذت حكومة تنزانيا عدة تدابير لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير. فقد وضعت الخطة الثالثة المتوسطة الأجل (١٩٩٨-٢٠٠٢)، وهي خطة متعددة القطاعات، للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ومكافحته في البلد.

١٢٧ - إضافة إلى ذلك، أنشئت في عام ٢٠٠٠ لجنة تنزانيا المعنية بالإيدز التابعة لمكتب رئيس الوزراء. بينما أنشئت لجنة زنجبار المعنية بالإيدز في عام ٢٠٠٢. وتقدم هاتان اللجنتان القيادة الاستراتيجية والتنسيق المتعدد القطاعات والتوعية وتعبئة الموارد ورصد وتقييم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على الصعيد الوطني.

١٢٨ - وفَعّلت الحكومة الإطار الاستراتيجي الوطني المتعدد القطاعات المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، الذي ألزم الحكومة والشركاء في التنمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات ومشاريع القطاعين العام والخاص بوضع برامج واستراتيجيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في مجالات ولاياتها.

١٢٩ - واستهل في السنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ برنامج لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل في أربعة مستشفيات للإحالة ومستشفى إقليمي. وتنوي الحكومة إدخال هذا البرنامج في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٨ مرفقاً صحياً موزعة في سبع مناطق. وقد

قدمت العلاجات المضادة للفيروسات الرجعية في ٨٢ مستشفى مختاراً. وأدخلت الحكومة، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، إعطاء العلاجات المضادة للفيروسات الرجعية لحاملي مرض الإيدز، لا سيما الأمهات والأطفال. ويقدم هذا البرنامج أيضاً التدريب للعاملين في تقديم الرعاية الصحية لإدارة ورصد برنامج منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.

١٣٠ - وقد نظمت برامج خاصة لتوعية النساء والفتيات لمكافحة انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وانتقال فيروس نقص المناعة الشرية. ويقوم العاملون في المجال الصحي أيضاً بتعليمهن كيف يعتنين بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرضى الإيدز. وجرى تشجيع تقديم الرعاية في المنزل لضمان عدم التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ مرضى الإيدز. إلا أن هذه الممارسة أدت إلى زيادة عبء العمل والخطر على النساء والفتيات، بمن في ذلك الأطفال الأيتام، اللواتي يعتنين بأشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

١٣١ - وقد وضعت الحكومة، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، الإطار الاستراتيجي لوقاية النساء والأطفال من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على مستوى المجتمعات المحلية. ويشدد هذا الإطار على مشاركة الشعب في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ويطبق في ٥٨ منطقة محيطة بكليات تطوير الحِرف اليدوية.

١٣٢ - ويجري إحياء اليوم العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز سنوياً في أول كانون الأول/ ديسمبر، ويتسم بعقد ندوات وحلقات عمل وأنشطة أخرى لتوعية المجتمعات المحلية بأساليب الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء عليهما. وإضافة إلى ذلك، فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بند دائم على جميع جداول أعمال المنتديات وعلى جميع الصعد بالنسبة للحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المنشأة على أساس ديني والقطاع الخاص والنقابات المهنية.

١٣٣ - ويوجه الزعماء السياسيون ورجال الدين وزعماء المجتمع المدني على جميع المستويات جهودهم لمكافحة هذا الوباء من خلال حملات التوعية بصورة أساسية. وقد استخدمت وسائط الإعلام (لا سيما الصحف والإذاعة والتلفزيون) على نحو مكثف؛ وجرى تعديل المناهج المدرسية لتتضمن تدريب الطلاب على منع انتشار العدوى وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ وتضمنت العروض المسرحية مجموعة أشياء تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وبمساعدة الشركاء المحليين والدوليين، شجعت الحكومة استخدام الغطاء الواقي للذكر، وقدمت الدعم المالي لاستخدامه. وبذلت جهود خاصة أيضاً

للتشجيع على عدم استخدام الممارسات التقليدية والثقافية التي تفاقم مشاكل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وعلى الرغم من هذه الجهود، كان التقدم في مكافحة هذا الوباء بطيئاً، وكان عدد النساء اللواتي يتعرضن للعدوى أكبر من عدد الرجال. ففي عام ٢٠٠٢، كانت نسبة النساء اللواتي أصبن بالعدوى ١٢,٣ في المائة، ونسبة الرجال ٩,١ في المائة.

٣-٥ التحديات

١٣٤ - تواجه البلد في تنفيذ الاتفاقية التحديات التالية:

- زيادة عدد الأسر المعيشية التي يرأسها أطفال، وكذلك زيادة عدد اليتامى والأطفال الضعفاء.
- مواقف الناس من إدماج الشواغل الجنسانية في ممارسات الاستخدام.
- عدم توفر الموارد المالية اللازمة لإيجاد بيئة ممكنة للمرأة لتنافس الرجل في الانتخابات. ولا يزال النظام الأبوي، الذي يحابي الرجل ويحبذ قيادة الذكور للأحزاب السياسية، أعمى جنسانياً، بمعنى أن معظم الأحزاب لا تنص دساتيرها على تخصيص حصة للمرأة.
- استمرار استغلال المرأة وممارسة العنف ضدها، مما يدعو إلى تنفيذ القانون بفعالية وبصفة مستدامة لضمان حماية حقوق الإنسان للمرأة. وعلى الرغم من وجود سياسات وإطار قانوني وبرامج توعية لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل، فإن التحدي الرئيسي الذي لا يزال ينتظرنا يتمثل في تغيير تفكير الناس على نحو يتيح احترام حقوق الإنسان على جميع الصعد.
- عدم وصول التوعية والخدمات القانونية إلى معظم الناس، لا سيما في المناطق الريفية. ويلزم مزيد من الاستثمار في التوعية والتدريب وتوفير الخدمات شبه القانونية، لا سيما في المناطق الريفية.
- عدم تيسير الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا على نحو كافٍ بالنسبة لمعظم النساء، لا سيما اللواتي يعشن في المناطق الريفية.
- تدني مستوى معرفة المرأة بالقراءة والكتابة والتعليم وقدرتها على التنافس في سوق العمل، مما يحد من مشاركتها في العمالة.
- إدراك قيمة أدوار المرأة الثلاثة.

المراجع

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عام ٢٠٠٤ "مؤشر التنمية الجنساني الأفريقي – تقييم للتنفيذ في البلد بعد بيجين".

منظمة العمل الدولية (عام ٢٠٠١) "تقرير وطني لتعزيز الصلة بين عمالة المرأة وتخفيض عمالة الأطفال"، برنامج منظمة العمل الدولية للنهوض بالمرأة، دار السلام.

الفريق العامل المعني بالبحث والتحليل (عام ٢٠٠٠) "تقرير عن الفقر والتنمية البشرية (عام ٢٠٠٠)"، Mkuki na Nyota, دار السلام.

مكتب الإحصاءات الوطني التنزاني (عام ٢٠٠٢) "دراسة استقصائية لميزانية الأسر المعيشية" دار السلام.

جمعية التنزانيات العاملات في وسائط الإعلام والصلات الجنسانية لعام ٢٠٠٢ "تقرير عن حلقات العمل التدريبية التي تعقدها وسائط الإعلام التنزانية عن تغطية العنف على أساس جنساني"، دار السلام.

جمهورية تنزانيا المتحدة (عام ٢٠٠٣)، استراتيجية تخفيف حدة الفقر: "التقرير المرحلي الثاني، ٢٠٠١/٢٠٠٢" المطابع الحكومية، دار السلام.

وزارة العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي في جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠٠٣)، "بعض الإحصاءات الأساسية في معاهد التعليم العالي في تنزانيا: "(١٩٩٨/١٩٩٩ – ٢٠٠٢/٢٠٠٣)" ، مطبعة الجامعة، دار السلام.

جمهورية تنزانيا المتحدة، "المرأة في مراكز صنع القرار في الخدمة العامة"، مكتب الرئيس – الوحدة الجنسانية في إدارة الخدمة العامة، دار السلام.

وزارة التعليم والثقافة في جمهورية تنزانيا المتحدة، دار السلام ٢٠٠٢، "إحصاءات أساسية في التعليم: بيانات المناطق لعام ٢٠٠١"، KIUTA ، دار السلام.

جمهورية تنزانيا المتحدة، عام ١٩٩٨، "دستور جمهورية تنزانيا المتحدة (عام ١٩٧٧)"، طبع في .M.P.P، دار السلام.

وزارة الاتصالات والنقل في جمهورية تنزانيا المتحدة (عام ٢٠٠٣)، "السياسة الوطنية للمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا" ، مطبعة Color Print، دار السلام.

جمهورية تنزانيا المتحدة، عام ٢٠٠٢، "ملخصات إحصاءات صحية: عام ٢٠٠٢"، قسم المعلومات والبحوث الصحية، إدارة السياسة العامة والتخطيط، دار السلام.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠١)، "خطة عمل وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٣)، " مؤشرات لرصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٢)، "مبادئ توجيهية لإعداد خطة متوسطة الأجل وإطار ميزانية للسنتين الماليتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٣)، "إطار استراتيجي وطني متعدد القطاعات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (٢٠٠٣-٢٠٠٧)".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ١٩٩٩)، "سياسة التعليم العالي الوطنية: وزارة العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ١٩٩٤)، "Taarifa ya Uchaguzi wa Madiwani, 1994, Tume ya Taifa ya Uchaguzi"

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٢)، "ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ١٩٩٨)، "قانون مرتكبي الجرائم الجنسية (الأحكام خاصة)، عام ١٩٩٨".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ١٩٩٦)، "سياسة تنمية الطفل: وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ١٩٩٦)، "السياسة الوطنية لتنمية الشباب".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠١)، "الاستعراض السنوي المشترك للدعم المقدم للتعليم الابتدائي على مستوى المناطق ". التقرير النهائي.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٣)، "وزارة الصناعة والتجارة "ورقات معلومات أساسية عن السياسة الوطنية للتجارة: السياسة التجارية لاقتصاد تنافسي ونمو الصادرات". مطبعة الجامعة، دار السلام.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠١)، لجنة الانتخابات الوطنية، "تقرير لجنة الانتخابات الوطنية عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية عام ٢٠٠٠"، مطبعة الجامعة، دار السلام.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٣)، "إحصاءات أساسية في التعليم: بيانات وطنية"، وزارة التعليم والثقافة.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٠)، "المرأة وسياسة التنمية الجنسانية"، وزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة.

جمهورية تترانيا المتحدة (٢٠٠١)، "تقرير مرحلي عن تنفيذ إعلان الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي لعام ١٩٩٧ بشأن المرأة والتنمية"، رؤساء الدول والحكومات.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٠)، "خطة عمل قُطرية للفتيات"، وزارة التعليم والثقافة في تترانيا.

ماريا م. كاشوندا وآخرون (عام ٢٠٠٠)، "قوانين العمل للمرأة في العمل: استعراض لقانون العمل والتشريعات المتعلقة بالعمل في تترانيا من منظور جنساني"، دار السلام.

مابالا ر. وس. ر. كامازيما (عام ١٩٩٥)، "The Girl Child in Tanzania: Today's woman" Girl Tomorrow's (الطفلة في تترانيا: فتاة اليوم امرأة الغد)، تقرير بحث، اليونيسيف، دار السلام.

مكتب الإحصاءات الوطني (تترانيا) وماكرو إنترناشونال إنك (عام ٢٠٠٠)، "دراسة استقصائية للصحة الإنجابية وصحة الطفل في تترانيا عام ١٩٩٩"، Calverton, Maryland: National Bureau of Statistics and Macro International National Bureau of Statistics Inc.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ١٩٩٩)، "قانون اللاجئين لعام ١٩٩٨".

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٣)، "خطة عمل لاستعراض استراتيجية تخفيف حدة الفقر وعملية ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر الثانية"، مشروع تقرير عن الاجتماع الاستشاري المعقود بين مكتب نائب الرئيس ووزارة تنمية المجتمعات المحلية وشؤون المرأة والطفولة المعني باستعراض استراتيجية تخفيف حدة الفقر من منظور جنساني.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٤)، "إحصاءات أساسية في التعليم"، الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤.

تقييم استراتيجي لوضع كل من الجنسين في تترانيا، C.M. Blackden, M. Rwebangira and Z.L. Ramin، عام ٢٠٠٤.

جمهورية تترانيا المتحدة (عام ٢٠٠٤)، "استراتيجية وطنية للنمو وتخفيف حدة الفقر".